الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم التسيير.
تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب: دبي سامي

تحت عنوان

التدقيق المالي ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
- دراسة حالة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC -

لجنة المناقشة:

د. نورالدين عسلي	جامعة المسيلة	رئيســا
د. بوريش مهني	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. نورالدين نوي	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018

الإهـــــــداء

إلى أول من تلفظ لساني باسمها فنبض قلبي إلى التي أعطتني الأمل الذي أعيش له إلى التي وهبت حياتها لي وأمرت على أن تكمل رسالتها في الحياة فأنارت لنا السبيل وكانت لنا المثل الأعلى إلى التي لو أهديت لها حياتي لن تكفي لتوفيها حقها أمي ثم أمي ثم أمي الحبيبة حفظها الله لنا.

إلى الذي علمني كيف اعيش وكان وراء كل خطوة خطوتها في طريق العلم إلى من علمني مبادئ الحياة وربانى على الصدق والإخلاص أبي العزيز

إلى جدتي الغالية رحمها الله التي التي إرتويت من أحضانها نبع الحنان والحب

إلى الذين شاركوني في الحياة حلوها ومرها إخوتي حفظهم الله.

وإلى كافة الأصدقاء والأهل والأقارب وإلى كل من حملته ذاكرتي و لم تحمله مذكراتي إلى هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

شكر و عرفان

قال رسول الله ﷺ ﴿ من لا يشكر الناس لا يشكر الله ﴾حديث صحيح.

أولا نحمد الله ونشكره على منحنا القدرة لإتمام هذا العمل المتواضع .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل ونخص بالذكر الأولياء الأعزاء جميع الأساتذة وخاصة الأستاذ المشرف **معني بوريش** الذي لم يبخل علينا بتوصياته ونصائحه .

كما نشكر كل من قدموه لي معلومات قيمة أفادتني في بحثنا المتواضع هذا خـــلال فترة التربص وهذا رغم إنشغلاتهـــم .

وإلى كل الأصدقاء وجازاهم الله خيرا.

إلى كل من ساهم ولو بالكلمة الطيبة في إعداد هذا العمل المتواضع سائلين المولى تبارك وتعالى أن يجزيهم عنا خير جزاء كل الخير إنه وليّ ذلك والقادر عليه .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	I- IV
قائمة الجداول	II - III
قائمة الأشكال	III
قائمة الملاحق	IV
مقدمة عامة	I - III
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المالي والأداء المالي	**A**
تمهيد	**1**
المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق المالي	**2**
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق	2 – 4
المطلب الثاني: تعريف التدقيق المالي	4 – 7
المطلب الثالث: أهداف وأهمية التدقيق	7 – 11
المطلب الرابع: طرق ومعايير التدقيق المالي	11-12
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأداء المالي	**12-25**
المطلب الأول: تعريف الأداء المالي	12-15
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي	15-16
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي	16-18
المطلب الرابع: معايير ومؤشرات الأداء المالي	18-25
المبحث الثالث: علاقة التدقيق المالي بتحسين الأداء المالي	**25-27**
المطلب الأول: أهمية التدقيق المالي في اتخاذ القرار المالي	25-26
المطلب الثاني: أهمية التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي	26
المطلب الثالث: دور التدقيق المالي في تحسين إدارة المخاطر	26-27

خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: دور التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة "وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC "	**B**
تمهيد	**29**
المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة " وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC "	**36-30**
المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة	**30**
المطلب الثاني: أهداف وطبيعة نشاط المؤسسة	**32-31**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**36-33**
المبحث الثاني: دراسة مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة " وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC "	**51-37**
المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2016 و 2017 و 2018	39-37
المطلب الثاني: نسب السيولة والتمويل ومؤشرات التوازن المالي	46-40
المطلب الثالث: تدقيق مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة " وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC "	51-46
خلاصة الفصل	52
الخاتمة العامة	53
قائمة المراجع	55-54
قائمة الملاحق	61-56

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التطور التاريخي للتدقيق	4-3
02	التطور التاريخي لأهداف عملية المراجعة	9
03	عوامل تغير راس المال العامل	22-21
04	تقسيمات العمال حسب الدوائر	36
05	المساعدين في الوحدة	36

06	الميزانية المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالجانب الأصول لسنة 2016	37
07	الميزانية المالية لمؤسسة وحدة المسيلة لأغذية الأنعام جانب الخصوم لسنة 2016	37
08	الميزانية المالية لمؤسسة وحدة المسيلة لأغذية الأنعام جانب الأصول لسنة 2017	38
09	الميزانية المالية لمؤسسة وحدة المسيلة لأغذية الأنعام جانب الخصوم لسنة 2017	38
10	الميزانية المالية لمؤسسة وحدة المسيلة لأغذية الأنعام جانب الأصول لسنة 2018	39
11	الميزانية المالية لمؤسسة وحدة المسيلة لأغذية الأنعام جانب الخصوم لسنة 2018	39
12	تغيرات نسب السيولة	40
13	نسبة التمويل الدائم	41
14	نسبة التمويل الذاتي:الجدول	41
15	نسبة الاستقلالية المالية	42
16	نسبة التمويل الخارجي	42
17	مؤشر رأس المال العاملFR	43
18	أنواع رأس المال العامل	44
19	احتياجات رأس المال العامل	44
20	رصيد المؤسسة خلال الفترة 2016-2018	45
21	رصيد المؤسسة خلال الفترة 2016-2018	45

قائمة الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة وحدة المسيلة لأغذية الأنعام	33
02	أنواع معايير التدقيق	12

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية المحاسبية للخصوم 2017 - 2018	56
02	الميزانية المحاسبية للخصوم 2016 - 2017	57

03	جدول حسابات النتائج 2016 - 2017	58
04	جدول حسابات النتائج 2017 – 2018	59
05	الميزانية المحاسبية للأصول 2017 - 2018	60
06	الميزانية المحاسبية للأصول 2016 - 2017	61

مقدمة عامة

لقد عرف العالم الاقتصادي تطورا كبيرا في العديد من المجالات التي من بينها حجم المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتميز في الوقت الحاضر بكبر حجمها وتعدد وظائفها ، وهذا ما أدى اللجوء والاهتمام أكثر بعملية التدقيق المالي ، والتي تعتبر أداة ضرورية وأساسية من أجل حماية أصول المؤسسة والتأكد من أن العمل يتم فعلا وفقا للسياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة ، حيث كانت عملية التدقيق المالي تتم بنطاق ضيق يقتصر على مراقبة القيود المحاسبية والسجلات المالية وهو المجال الطبيعي لها ثم اتجهت بعد ذلك لكشف وضبط الانحرافات المالية بغية تقويمها ومن ثم تحسين الأداء المالي في المؤسسات بكافة أبعاده لإنجاز أهداف هذه الأخيرة والمحافظة على أصولها والاستخدام الأمثل لمواردها وتحقيق أعلى مردودية والمحافظة على سمعتها ومكانتها في السوق والرفع من قدرتها الإنتاجية .

وإدارة المؤسسة تعتبر المسؤولة عن تحقيق مستوى أداء مالي مرضي فلا بد من طرف يحكم على صحة على صحة المعلومات التي تقدمها الإدارة ويبين مستوى أدائها الفعلي مقارنة بالمخطط له ويطلق عليه المدقق الذي يقوم بعملية التدقيق المالي .

من خلال ما سبق فإننا نطرح الإشكالية التالية:

هل للتدقيق المالي دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

ويمكن أن نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل التدقيق المالي يعطي صورة صحيحة وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ؟
- هل يساهم التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

صياغة الفرضيات

- التدقيق المالي يعطي صورة صحيحة وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة .
- يساهم التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

أسباب اختيار الموضوع

- أهمية التدقيق المالي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية .
- إبراز الدور الفعال للتدقيق المالي في تحسين الأداء المالي .

أهمية الموضوع

- تكمن أهمية الموضوع من خلال معرفة الهدف الأساسي للتدقيق المالي ودوره في تحسين الأداء المالي.

- تكمن أهمية الموضوع في التعرف على التدقيق المالي والأداء المالي ومكانته داخل المؤسسة في تحديد وضعها المالي والمحافظة على استمراريتها وتحقيق أهدافها ومحاولة إسقاط الجانب النظري على التطبيقي.

أهداف الموضوع

- إبراز الهدف الأساسي للتدقيق المالي .
- إبراز ضرورة تطبيق التدقيق المالي من أجل تحسين الأداء المالي .
- التعرف على التدقيق المالي ودوره في تحسين الأداء المالي في مؤسسة وحدة المسيلة لأغذية الأنعام .

منهج الموضوع

المنهج الذي تم إتباعه من أجل دراسة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي التحليلي حيث يقوم على الجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية للإجابة على موضوع دراستنا لتوضيح الدور الفعال للتدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

واستخدمنا المنهج التاريخي في إظهار التطور التاريخي للتدقيق .

الدراسات السابقة

- شعباني لطفي ، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة ، مذكرة ماجيستر جامعة الجزائر 2003 – 2004.
- يعقوب ولد الشيخ ، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بوبكر بالقايد تلمسان 2014 -2015 .

محتوى البحث

ينقسم بحثنا إلى فصلان ، الفصل الأول نظري والفصل الثاني تطبيقي بالإضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة ، تطرقنا من خلال المقدمة العامة إلى نطاق الدراسة محل البحث كتمهيد لطرح الإشكالية الرئيسية للبحث ، والتي تضمنت الأسئلة فرعية والفرضيات التي يقوم عليها البحث إضافة إلى أسباب اختيار الموضوع ، أهمية الموضوع ، أهداف الموضوع ، المنهج المتبع ، الدراسات السابقة .

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتدقيق المالي والأداء المالي مقسم إلى ثلاث مباحث ، في المبحث الاول تطرقنا إلى الإطار النظري للتدقيق المالي ، وفي المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للأداء المالي ، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى التدقيق المالي وعلاقته بتحسين الأداء المالي .

الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى دور التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ، مقسم إلى مبحثين المبحث الأول مخصص لتقديم عام للمؤسسة محل الدراسة والتعريف بها ، والمبحث الثاني بعنوان دراسة مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC .

الفصل الأول:

الإطار النظري للتدقيق المالي والأداء المالي

تمهيد:

إن زيادة حجم المؤسسات الإقتصادية وتعدد أوجه نشاطها وتوسيع نطاق المبادلات التجارية مع اطراف مختلفة لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة أدى إلى الإهتمام بمهنة التدقيق فالهدف من التدقيق هو التأكد من صحة البيانات المحاسبية والمالية من طرف المؤسسة ومستوى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي ، ومدى تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة .

وبهدف توضيح مما سبق ، وتسليط الضوء على أهم النقاط ، تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي :

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق المالي

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للاداء المالي

المبحث الثالث: علاقة التدقيق المالي بتحسين الأداء المالي

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق المالي

يعتبر التدقيق المالي وظيفة أساسية في أي مؤسسة إقتصادية وذلك لما يقدمه للإدارة من الخدمات والتقارير التي تساعد على إتخاذ القرارات .

وسنحاول من خلال هذا المبحث تقديم مفاهيم حول التدقيق تتمثل في تطوره التاريخي ،أهدافه ، وأهميته .

المطلب الاول: التطور التاريخي للتدقيق

إن عملية التدقيق وظيفة قديمة تطورت على مر العصور وذلك نتيجة لتطور الأنشطة الإقتصادية من عصر إلى عصر .

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في إتخاذ قراراته ، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع . وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات ، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة . وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها . وهكذا نجد أن كلمة تدقيق " Auditing " مشتقة من الكلمة اللاتينية " Audir " ومعناها يستمع[1] .

ولقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق فنيسيا بإيطاليا عام1851حيث تأسست كلية Roxotani ، وكانت تتطلب ست سنوات تمرينية بجانب النجاح في الإمتحان الخاص ليصبح الشخص خبير محاسبة .وقد أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1669 شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق . ثم إتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة .وقد كان لبريطانيا فضل السبق في هذا التنظيم المهني ، حيث أصبحت عملية تدقيق الحسابات مهنة مستقلة في بريطانيا[2] .

وفي الفترة الممتدة من1900 ولغاية 1933 إعترف كتاب المحاسبة والتدقيق بضرورة أهمية الرقابة الداخلية وفائدتها للمؤسسات ، وكذلك زيادة الإعتراف بأهمية التدقيق الخارجي وأن أول من إعترف بهذه الأهمية الأستاذ دكسي (Dicksee) الذي بين أن نظام الرقابة الداخلية الفعالة يعوض عن التدقيق التفصيلي وبين أن الأهداف الرئيسية للتدقيق هي[3]:

1) إكتشاف الغش والخطأ.
2) إكتشاف ومنع الأخطاء الفنية.

[1] خالد أمين عبد الله ،التدقيق والرقابة في البنوك ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الاردن ،2012 ،ص 13

[2] المرجع نفسه ،ص 14

[3] هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق من ا لناحية النظرية والعلمية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006 ، ص:18.

3) إكتشاف الأخطاء في المبادئ المحاسبية.

ومن خلال الفترة المذكورة نفسها أعلاه تم تغيير أولويات الأهداف المذكورة وأصبحت كما يلي:

1) تحديد المركز المالي وربحية المؤسسة .

2) إكتشاف الغش والخطأ.

كما أن كتاب المحاسبة والتدقيق في تلك الفترة إعترفو بأهمية الرقابة الداخلية للمدقق الخارجي ، وأن التفاصيل التي يقوم بها المدقق الخارجي والعينات التي يعتمدها تتوقف على جودة نظام الرقابة الداخلية ، أما الفترة بعد سنة 1933 فقد شهدت شبه إجماع ، وخاصة ، وخاصة بعد الحالة القضائية في سنة 1939في الولايات المتحدة الأمريكية والمسماة Mckesson and Robbins من أن الغرض الرئيسي من التدقيق ليس إكتشاف الغش والخطأ فإكتشاف مثل هذه الحالات هو من مسؤولية الإدارة بل إن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل والمحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي .

وقد جاء قانون الشركات البريطاني عام 1862 ينص على وجوب التدقيق بقصد حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم ، وقد دفع هذا القانون بمهنة التدقيق خطوات هامة إلى الأمام حيث ساعد على الإهتمام بها وإنتشارها بسبب الحاجة التي نشأت جراءه . أما الدول التالية في هذا السياق فكانت فرنسا عام 1881 ، والولايات المتحدة الأمريكية 1882 (المعهد الأمريكي للمحاسبين القنونيين 1919) ، وألمانيا عام 1896 ، وكندا عام 1902 ، وفنلندا عام 1911 ، وهكذ حتى أصبح لا يخلو منها بلد في عالمنا الحاضر [1].

يمكننا تلخيص التطور التاريخي للتدقيق في الجدول التالي :

الجدول رقم : (01) التطور التاريخي للتدقيق

المدة	الأمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من 2000 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي	الملك ، إمبراطور ، الكنيسة الحكومة .	رجل الدين ، كاتب .	معاقبة السراق على إختلاس الأموال ، حماية الأموال.
من 1700 إلى 1850	الحكومة ، النحاكم التجارية والمساهمين .	المحايب .	منع الغش ، ومعاقبة فاعليه ، حماية الأصول .
من 1850 إلى 1900	الحكومة ، والمساهمين .	شخص مهني في المحاسبة	تجنب الغش وتأكيد مصاقية

[1] صديقي المسعود ، أحمد نقاز ، المراجعة الداخلية ، الطبعة الأولى ، مطبعة مزوار ، الجزائر ، ، 2010 ، ص ، 10

		أو قانوني .	الميزانية .
من 1900 إلى 1940	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة .	الشهادة على صدق وسلامة إنتظام القوائم المالية التاريخية
من 1940 إلى 1970	الحكومة هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والإستشارة .	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية وإحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة .
من 1970 إلى 1990	الحكومة هيئات أخرى والمساهمين .	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والإستشارة .	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية وإحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة .
إبتداء من 1990	الحكومة هيئات أخرى والمساهمين .	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والإستشارة .	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل إحترام المعايير ضد الغش العالمي

المصدر : طواهر محمد التهامي ، صديقي المسعود المراجعة وتدقيق الحسابات ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص: 07-08.

المطلب الثاني: تعريف التدقيق المالي

نظرا لكثرة التعاريف المتعلقة بالتدقيق المالي سنتطرق في هذا المطلب على تعريف التدقيق ثم إلى أهم التعاريف المتعلقة بالتدقق المالي .

أولا: تعريف التدقيق

تعددت التعاريف التي تناولت التدقيق ، نذكر منها ما يلي :

التعريف الاول :

عرف Boynton التدقيق بأنه " عماية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة مرتبطة بتأكيدات الالتدقيق بأنه " عماية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة مرتبطة بتأكيدات الإدارة عن القوائم المالية للمؤسسة ،

وتقييم هذه الأدلة بطريقة موضوعية بهدف التحقق من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير المحددة ، ثم توصيل النتائج إلى الجهات ذات العلاقة [1].

التعريف الثاني

كما أصدرت جمعية المحاسبة الأمريكية مفهوما أخر للتدقيق لا يزال هو المفهوم السائد حتى الآن ، حيث عرفته بأنه " عملية منتظمة للحصول أدلة إثبات متعلقة بنتائج الأحداث والأنشطة الإقتتصادية ، وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى التطابق بين هذه النتائج والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى المستخدمين المعنيين [2].

التعريف الثالث:

وعرفت منظمة العمل الفرنسي المراجعة على أنها " مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل ، إستنادا على معايير التقييم ، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم "[3]

لم تكتف المنظمة يالتعريف السابق وأضافت توضيح ينظر من خلاله للمراجعة من منظورين تبعا للأهداف المتوخاة منها:

- تقدير نوعية المعلومات أي تشكيل رأي حول المعلومات المنتجة داخل المؤسسة
- تقدير النجاعة وفعالية النظام المعلوماتي والتنظيم .

التعريف الرابع:

وعرف Bonnault et germond"التدقيق على أنها اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل ،بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية وجودة المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة" [4].

نستخلص مما سبق أن التدقيق يقصد به أنه فحص البيانات المثبتة بالسجلات والدفاتر ،والتأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالتها لنتيجة الأعمال والمركز المالي ، وإبداء رأي المدقق الفني المحايد حول ذلك .

ثانيا: تعريف التدقيق المالي

هناك عدة تعاريف للتدقيق المالي نذكر منها:

[1] رزق ابو زيد الشحنة ،تدقيق الحسابات ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ،الأردن ، 2015 ، ص 24

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] طواهر محمد التهامي ، صديقي المسعود المراجعة وتدقيق الحسابات ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص:10.

[4] المرجع نفسه ، ص : 10-11 .

التعريف الأول:

تعريف للجمعية الأمريكية للمحاسبة: " هي العملية التي تجمع وتقيم بطريقة موضوعية ومنتظمة الأدلة المتعلقة بالأحداث والعمليات الإقتصادية ، بطريقة تضمن توافق هذه الأدلة ، والمعايير المقبولة ، وإيصال نتائج هذا التحقق إلى المستعملين المهتمين ".

التعريف الثاني:

ويقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية ، والبيانات ، والمستندات ، والحسابات ، والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا إنتقاديا منظما ، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة ، ومدى عدالة تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة عن تلك الفترة[1].

التعريف الثالث:

التدقيق المالي هو جمع وتقييم الأدلة حول البيانات المحاسبية وتمثل الميزانية العامة ، حساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية وغيرها من الكشوفات المالية ، مأخوذة ككل ، لأجل التمكن من إعطاء الرأي من عدال المركز المالي كما بتاريخ الميزانية وأنحساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية تمثل النشاط للسنة أوالفترةالمنتهيةبذلك التاريخ وأن الإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية كافية. هذا النوع من التدقيق يتم من قبل شخص مستقل ومحايد مؤهل ومتدرب علميا وعمليا ومجاز للممارسة في مهنته . أما المستفيدون من هذه البيانات المالية لأجل إتخاذ القرارات على أساسها وهم على سبيل المثال[2]:

- الإدارة.
- المساهمون.
- المستثمرون.
- الدائنون.
- المحللون الماليون.
- بعض دوائر الدولة.
- الأسواق المالية.

[1] خالد أمين عبد الله ،مرجع سابق ،ص 19.

[2] هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق من ا لناحية النظرية والعلمية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006 ، ص: 23-24.

التعريف الرابع:

هو عملية منتظمة ومنهجية لجميع الأدلة وتقوميها بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتوصيل ذلك الى الأطراف المعينة [1].

ويبدو من خلال التعاريف السابقة أنه يشمل الفحص و التحقق والتقرير أي فحص البيانات المحتواة في الدفاتر والسجلات والتحقق من صحتها ، ورفع تقرير متضمن للرأي الفني حولها إلى الجهات ذات العلاقة .

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التدقيق

تكمن أهمية التدقيق من كونه وسيلة ضرورية تهدف إلى خدمة عدة فئات سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها وتربطهم علاقة بها .

أولا : أهداف التدقيق :

يستطيع الباحث في التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومضمونه المهني أن يلاحظ التغيير الهائل الذي طرأ على الأهداف وبالتالي المضمون .فقديما ، كانت عملية التدقيق مجرد وسيلة لإكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش و تلاعب وتزوير .ولكن هذه النظرة لعملية التدقيق تغيرت عندما قرر القضاء الإنجليزي صراحة عام 1897 إن إكتشاف الغش والخطأ ليس هدفا من أهداف عملية التدقيق ، وأنه ليس مفروضا في المدقق أن يكون جاسوسا أو بوليسيا سريا [2].

إنطلاقا من التطور التاريخي للمراجعة والتعاريف المقدمة لها يظهر لنا جليا تطور أهداف هذه الأخيرة من حقبة زمنية أخرى نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى ، لذلك سنورد الأهداف المتوخاة في المراجعة في النقاط التالية[3] :

1) الوجود والتحقق :

يسعى مراجع الحسابات في المؤسسة الأقتصادية إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردطة في الميزانية والقوائم المالية الختامية موجودة فعلا ، حيث أن المعلومات الناتجة من نظام المعلومات المحاسبية تقر مثلا بالنسبة إلى المخزون السلعي مبلغ نعين عند تاريخ معين وكمية معينة فيسعى المراجع إلى التحقق من هذه المعلومات من خلال الجرد الفعلي أو المادي للمخزونات .

2) الملكية والمديونية :

[1] حسين القاضي ،حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية،مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ،عمان،الأردن،1999،ص13

[2] خالد أمين عبد الله ،مرجع سابق ،ص: 21.

[3] طواهر محمد التهامي ، مرجع سبق ذكره، ص:16-17.

تعمل المراجعة في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم إلتزام عليها ، فالوحدات المتواجدة في المخزونات أو الحقوق هي حق شرعي لها والديون هي مستحقة فعلا لأطراف أخرى ، فالمراجعة تعمل بذلك على تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولد لها ، والتي تقدم إلى أطراف عدة سواء داخلية أو خارجية .

3) الشمولية أو الكمال :

بما أن الشموا هو من أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات بات من الضروري على نظام المعلومات المحاسبية توليد معلومات معبرة وشاملة على كل الأحداث التي تمت من خلال إحتواء هذه المعلومة المقدمة على المعطيات والمركبات الأساسية التي تمد بصلة إلى الحدث .

4) التقييم والتخصيص:

تهدف المراجعة من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهلاك الإستثمارات أو طغاء المصاريف الإعدادية وتقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية ، وبإنسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما . إن الإلتزام الصارم بهذا البند من شأنه أن يضمن الآتي :[1]

- ✓ تقليل فرص إرتكاب الأخطاء والغش .
- ✓ الإلتزام بالمبادئ المحاسبية .
- ✓ ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى .

كذلك كان هدف التدقيق قاصرا على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وما تحتويه من بيانات ، ومطابقة القوائم المالية مع تلك الدفاتر والسجلات دون إبداء رأي فني محايد حول أكثر من ذلك . ولكن هذا الهدف أيضا قد تغير ، حيث أصبح من واجب المدقق القيام بمراجعة إنتقادية للدفاتر والسجلات ، وإصدار رأي فني محايد يضمنه في تقريره الذي يقدمه للمساهمين (أو من قام بتعيينه)عن نتيجة فحصه . ويمكن ، بوجه الإجمال ، حصر الأهداف التقليدية للتدقيق في نواح عدة أهمها [2]:

ويمكن أن نلخص التطور التاريخي لأهداف التدقيق في الجدول التالي:

[1] طواهر محمد التهامي ، صديقي المسعود ، مرجع سبق ذكره ، ص: 17 .

[2] المرجع نفسه ، ص ، 22 -23 .

جدول رقم (2): التطور التاريخي لأهداف عملية المراجعة

الفترة	الهدف من عملية المراجعة
قبل عام 1500	إكتشاف التلاعب والإختلاس .
1850-1500	إكتشاف التلاعب والإختلاس .
1905-1850	إكتشاف التلاعب والإختلاس . إكتشاف الأخطاء الكتابية .
1933-1905	تحديد مدى سلالمة وصحة المركز المالي . إكتشاف التلاعب والإختلاس .
1940-1933	تحديد مدى سلالمة وصحة المركز المالي . إكتشاف التلاعب والإختلاس .
1940-190	تحديد مدى سلالمة وصحة المركز المالي .

المصدر: صديقي المسعود ، أحمد نقاز ، المراجعة الداخلية ، مطبعة مزوار ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص:17

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في الأهداف المرجوة من المراجعة ، من مجرد إكتشاف التلاعب والإختلاس إلى مدى تحديد سلامة وصحة تقرير المركز المالي [1].

ثانيا : أهمية التدقيق :

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية ، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في إتخاذ قراراتها ورسم سياساتها . ومن الأمثلة على هذه الطوائف والفئات طائفة المديرين ، والمستثمرين الحاليين والمستقبلين ، والبنوك ، ورجال المال والإقتصاد ، والهيئات الحكومية المختلفة ، ونقابات العمال وغيرها[2].

فتعتمد إدارة المؤسسة إعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ، ومراقبة ومراقبة والأداء وتقييمه ، ومن هنا تحرص أن تكون تلك البيانات صحيحة وتعكس الحالة الفعلية والسليمة ، أي تكون مدققة من قبل هيئة فنية محاسبية ، ويعتمد المستثمرون على هذه القوائم عند إتخاذ قراراتهم الإستثمارية وتوجيه مدخراتهم إلى ما يحقق لهم

[1] صديقي المسعود ، أحمد نقاز، مرجع سابق ، ص:17.

[2] خالد أمين ، عبد الله ،مرجع سابق ، ص ،23

أكبر عائد ممكن ، ولكي تكون هذه القرارات والتوجيهات سليمة ، يجب أن تكون هذه القوائم على الأقل تعكس معلومات يمكن الوثوق بها ، وهذا إنطلاقا من تأشيرة المراجع الذي يؤكد ذلك[1].

تنبع أهمية التدقيق من كونه وسيلة لا غالية تهدف ألى خدمة عدة فئات سواء كانت داخل أو خارج المؤسسة وتربطهم علاقة بها ، حيث تعتمد هذه الفئات على التقرير النهائي لعملية التدقيق في إتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية لها ، ومن هذه الفئات مايلي [2]:

1) إدارة المشروع التي تعتمد إعتمادا كليا على البيانات المحاسبية المدققة (من قبل جهة محايدة) في عملية التخطيط ومراقبة الأداء وتقييمه .
2) المستثمرون الذين يعتمدون على القوائم المدققة في إتخاذ القرارات التي تستخدم لتوجيه مدخراتهم ومستثمراتهم بحيث تحقق لها أكبر عائد ممكن .
3) الجهات الحكومية التي تعتمد على القوائم المدققة في أغراث كثيرة ، منها التخطيط والرقابة وفرض الضرائب وغير ذلك .
4) المقرضون و البنوك الذين يعتمدون على القوائم المالية من قبل هيئة فنية محايدة ، بحيث تساعدهم في التعرف على الوضع المالي للمؤسسات التي تقوم بتقديم قروض أو تسهيلات إئتمانية لهم .

ومجمل القول أن المحاسبة أصبحت علما إجتماعيا يخدم فئات المجتمع المختلفة ، حيث تعتمد تلك الفئات في قراراتها الإقتصادية على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ، أو الظاهرة بالقوائم المالية الصادرة عن المؤسسات المختلفة . ولكن لن تتسنى الخدمة الحقيقية إلا إذا عهدنا إلى هيئة خارجية مستقلة أو شخص طبيعي محايد، بفحص تلك البيانات فحصا إنتقاديا منظما ودقيقا ، وإبداء رأي فني محايد حول مدى صحة تلك البيانات ودرجة الإعتماد عليها ، ومدى دلالة القوائم المالية من حيث عدالة تصويرها لوضع المؤسسة المالي وصحة تبيانها لنتيجة الأعمال من ربح أو خسارة [3].

[1] صديقي المسعود ، أحمد نقاز ، ص ، 19.

[2] رزق أبو زيد الشحنة ، مرجع سابق ص :37.

[3] المرجع نفسه ، ص: 39 .

المطلب الرابع: طرق ومعايير التدقيق المالي:

أولا: طرق التدقيق المالي

تتضمن عملية التدقيق استعمال الطرق التالية على سبيل المثال لا حصر[1]

1) **الملاحظة: و**تطبق في الحكم على صلاحية الطرق المحاسبة المستعملة في المؤسسة ومدى كفاءة نظام الرقابة الداخلي علاوة على استخدامها عند القيام بعمليات الجرد لأصول المشروع المختلفة؛

2) **التفتيش**: وتطبق في تدقيق الاستثمارات المالية والأصول الأخرى الشبيهة لتقرير وجودها الفعلي،كما تستخدم للحصول على بيانات داعمة لتكاليف الأصول،وللإيرادات والمصاريف العادية،وما شابه ذالك من بنود؛

3) **التثبيث**:وتطبق في التأكيد من أرصدة الحسابات ومبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المشروع،وأرصدة الأصول الموجودة في عهدة أشخاص خارجة كالإرساليات وبضائع الأمانة وغيرها؛

4) **المقارنة**: وتطبق على أرصدة الحسابات والبيانات المالية الجارية بمقارنتها مع بيانات شبيهة أومماثلة خاصة بفترات سابقة أولا حقة لبيان الأسباب الكامنة وراء أي تغيرات هامة؛

5) **التحليل:** وتطبق على البيانات الجارية لتقرير مدى الاعتماد عليها ونشرها كمعلومات عن المشروع المعني؛

6) **الاحتساب**: وتطبق على البيانات الرقمية المقدمة من العميل كاحتساب بضاعة أخر المدة والمستحقات ؛

7) **الاستفسار:** وتطبق على سياسات المشروع المعني، والأمور والقضايا التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة،مثل الالتزامات العرضية،والخطط المستقبلية.

ثانيا: معايير التدقيق المالي

تنقسم المعايير العشرة المتعارف عليها الى ثلاث مجموعات، معايير متعلقة بالشخص المدقق(عامة)، معايير متعلقة بالعمل الميداني ، ومعايير إعداد التقرير، والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

.

[1] خالد أمين عبد الله،مرجع سبق ذكره ، ص 14

شكل رقم : 1 أنواع معايير التدقيق

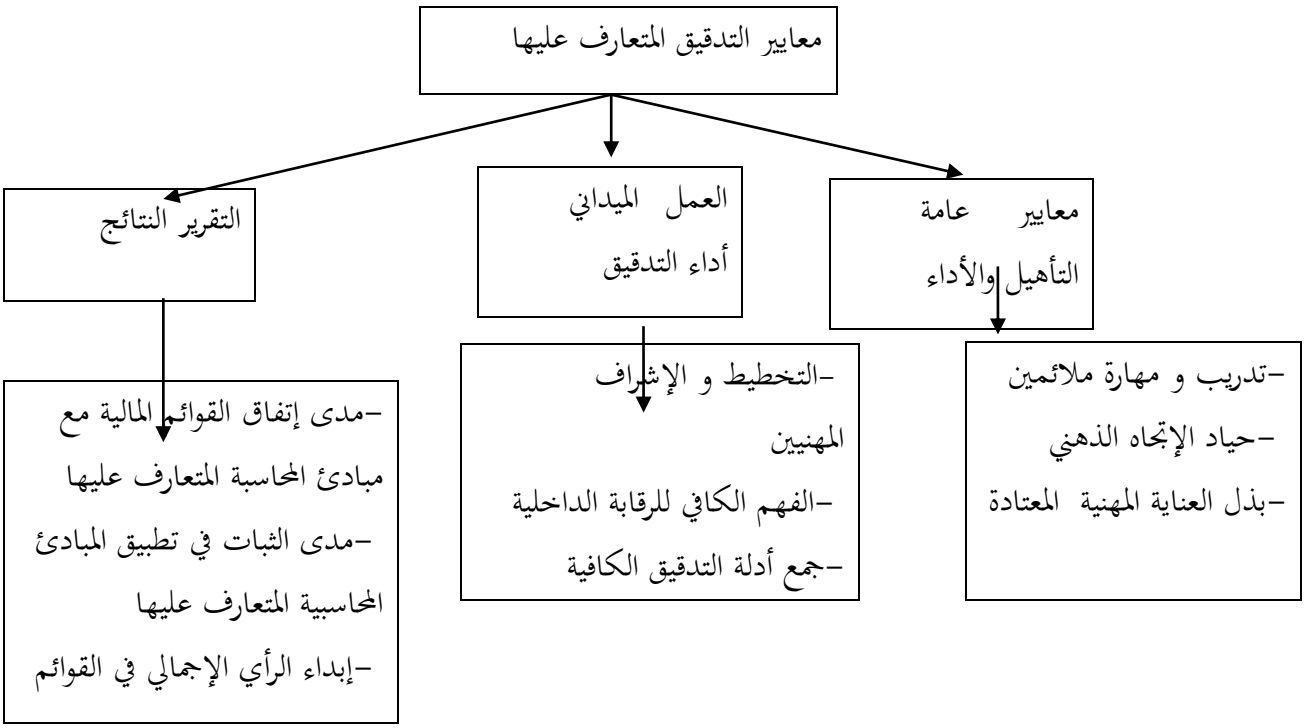

مصدر :أرينز ألفين ، جيمس لوبك ، المراجعة مدخل متكامل ، تعريب محمد عبد القادر الديسطي ، احمد حامد حجاج ، دار المريخ ،السعودية ، 2005 ، ص42

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاداء المالي

يعتبر الأداء المالي من المقومات والركائز الاساسية للمؤسسات ، حيث يوفر نظام متكاما للمعلومات الدقيقة والموثوق بها مقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الإنحرافات عن الأهداف المحددة سابقا ، ويساهم في توجيه المؤسسات نحو المسار الأفضل والصحيح .

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي

وسنتطرق في هذا المطاب إلى تعريف الأداء ثم أهم التعاريف المتعلقة بالأداء المالي .

أولا: تعريف الأداء

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

إن أصل كلمة أداء ينحدر إلى اللغة اللاتينية PERFORMARE التي تعني إعطاء ، وذلك بأسلوب كلي ، الشكل لشيء ما . وبعدها إشتقت الكلمة الإنجليزية منها لفظة PERFORMANCE وأعطتها معناها . ويرى بعض الباحثين فيما يلي: " أداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها [1].

يرى legendre أن الأداء يمثل النتيجة المحصلة من طرف الشخص لنشاط ما من خلال العمل المنجز بنوعية ومنفذ وفق قواعده الخاصة ، وفي هذا السياق يعبر Eccles على الأداء بأنه إنعكاس لقدرة المؤسسة وقابليتها على تحقيق أهدافها ، ويتفق معه Rbins & Wiersema إذ يعتبران الأداء بكونه " قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد ". في حين يرى أخرون أن الأداء مرتبط بكيفية إستغلال المؤسسة لمواردها وهذا ما يؤكده Miller & Bromiley بأن الأداء محصلةقدرة المنظمة في إستغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة ، فالأداء هو إنعكاس لكيفية إستخدام المؤسس لمواردها المادية والبشرية وإستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق الأهداف ، وبمعنى أخر فالأداء الكيفية التي تأدي بها المؤسسة مهامهم أثناء العملية الإنتاجية والعمليات المرافقة لها بإستخدام وسائل الإنتاج المتاحة وفق البرنامج المسطر والأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية خلال الفترة الزمنية المدروسة ، وهذا مايؤكده Zahar & Pearce فالأداء هو "النتائج المحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية والتأثيرات الخارجية وإستغلالها من قبل المؤسسة في تحقيق أهدافها [2].

وإن كان الأداء يمثل درجة القيام بالمهام أو درجة تنفيذ الأعمال فيعرفه Wright " تأدية عمل أو إنجاز عمل أو تنفيذ مهمة أ ي القيام بفعل يساعد في الوصول إلى الأهداف المصطرة " [3].

ويمكن أن نعرف الأداء من خلال التعاريف السابق أنه الإستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية لتحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة.

ثانيا: تعريف الأداء المالي

هناك عدة تعاريف للأداء المالي نذكر منها:

التعريف الأول:

[1] عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس وتقييم ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص: 14 .

[2] عقبي حمزة ، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2017 ، ص: 92 .

[3] نفس المرجع نفس الصفحة .

يعرف محمد محمود الخطيب الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة[1].

التعريف الثاني:

وهناك من يعرف الأداء المالي على أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية و هذا ما يتوقف على السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة و التي تظهر جليا من خلال:[2]

- تركيبة ميزانيتها المالية من أصول و خصوم و مدى قدرتها على تمويل استثماراتها، إذ أن عدم قدرتها على تمويل هذه الأخيرة سيؤثر دون شك على أدائها المالي؛
- درجة اعتمادها على الديون قصيرة الأجل ومعدل دوران دورة الاستغلال، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه مورديها بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل في ظل معدل دوران بطئ لدورة الاستغلال سيؤدي في النهاية إلى خلق مشاكل ينتج عنها انخفاض مستوى الأداء المالي؛
- حجم السيولة المتوفرة لديها، فإذا كانت تعاني عجزاً فهذا يؤدي إلى زيادة ديونها مما ينتج عنه انخفاض في الأداء، أما في حالة توفرها على فائض مع قدرتها على استغلاله أحسن استغلال من خلال توظيفه لتحقيق فرص ربح إضافية تسمح برفع مستوى الأداء المالي.

كما يعني الأداء المالي تسليط الضوء و فحص المحاور التالية من خلال عملية التحاكي:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض من الأرباح؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان ، يزيل عنها العسر المالي ، ظاهرة الإفلاس أو بتعبير أخر مدى قدرة المؤسسة على ، تصدي المخاطر والصعاب المالية .

[1] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى ، دار الحمد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص: 45.

[2] قلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011 ، ص 133.

وأيضا يعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العناصر التالية [1]:

1) العوامل المؤضرة في المردودية المالية ؛

2) أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة ؛

3) مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية ةتحقيق فوائض من الأرباح ؛

4) مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة .

الأداء المالي هو أداة تحفيز لإتخاذ القرارات الإستثمارية وتوجيهها إتجاه المؤسسات الناجحة ، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها ، الأداء المالي هو أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذاكانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشاكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل[2].

من خلال ماسبق يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه الطريقة التي تنجز بها المؤسسة أعمالها لتحقيق غايتها ، كما أنه يعكس المركز المالي لها .

المطلب الثاني: أهمية و أهداف الأداء المالي:

يعتبر الأداء المالي وسيلة بالغة الأهمية في أي مؤسسة إقتصادية لأنه يساهم في إستمرارية المؤسسة .

أولا: أهمية الاداء المالي:

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة و الضعف في المؤسسة و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضاً و بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعاليته و توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها و اقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة و

[1] دادن عبد الغني ، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر بإستعمال المحاكات المالية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص: 35 .

[2] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق ، ص: 45.

استثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية و بقاء المؤسسة [1] .

ثانيا: أهداف الأداء المالي:

إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية [2]:

- يمكن المستثمر متابعة و معرفة نشاط المؤسسة و طبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة، و تقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية و سيولة و نشاط و المديونية على سعر السهم؛
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية و فهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

و منه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات و اختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

هناك عدة عوامل داخلية إدارية و فنية مؤثرة على الأداء المالي و التي سنلخصها فيما يلي[3]:

- الهيكل التنظيمي؛
- المناخ التنظيمي.
- التكنولوجيا؛
- الحجم.

أولا: الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات و أعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات و الصلاحيات و المسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في

[1] المرجع نفسه ص: 46-47.

[2] المرجع نفسه ، ص:47.

[3] زبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011 ، ص 72.

الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات و التمايز الرأسي و هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة و أما التمايز الافقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل و الاستثمار الجغرافي من عدد الفروع و الموظفين[1].

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها ومن تم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية و كفاءة [2] .

ثانيا: التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، و يندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، و التي تكون وفقا للموصفات التي يطلبها المستهلك. وتكنولوجيا الإنتاج المستمر و التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

و على المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات و التي لبد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا و استيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية و الأداء، و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصةالسوقية[3].

ثالثا: الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها:

إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات ،فقد يشكل الحجم عائقا على أداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وبشكل

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق كره، ص ص 48- 49.

2 زيبدي البشير، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[3] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 50.

إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة ،وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية[1].

المطلب الرابع : معايير ومؤشرات الأداء المالي

تعتبر النسب المالية من الأدوات المهمة في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة نظرا لأهميتها في التحليل المالي لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة .

أولا: التقييم بواسطة النسب المالية :

1): مؤشرات السيولة :

تعرف بأنها مقدرة المؤسسة على مقابلة إلتزاماتها الجارية على مقابلة إلتزاماتها الجارية في تواريخ إستحقاقها ، فتعبر السيولة عن مقدرة المؤسسة على تحويل قيمة أصولها المتداولة إلى نقود جارية ، وللسيولة بعدين البعد الأول يتمثل في الوقت اللازم لتحويل الأرصدة إلى نقود ، والبعد الثاني يتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل ذلك الأصل .

وتتضمن هذه النسبة مجموعة من النسب وهي :[2]

السيولة العامة

السيولة السريعة

السيولة الفورية

1 –1) نسب السيول العامة:

وتسمى أيضا بنسبة التداول ، وتعتبر هذه النسبة من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي وأكثرها إنتشارا وإستخداما وتستخدم كمؤشر أولي وأساسي لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة ، وتعتبر هذه النسبة أفضل مؤشر لمعرفة مدى إمكانية الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصل الذي يمكن تحويلها من إلى نقدية في موعد يتزامن مع أجال القروض وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

[1] المرجع نفسه ، ص51.

[2] عقبي حمزة ،مرجع سبق ذكره، ص: 124-125 .

كما يمكن إعتبار المعدل 1 كنسبة للمقارنة ، فإذا كانت النسبة أقل من 1فهذا يعني أن المؤسسة لن تكون قادرة على سداد إلتزاماتها قصير الأجل ، وهذا قد يشير إلى أنها ليست في وضع مالي جيد .

1-2) نسبة السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها بإستدام بإستخدام الأصول السهلة التحويل إلى نقدية وإستبعاد تلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة نسبيا وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة= (الأصول المتداولة – المخزونات) / الخصوم المتداولة

أو

نسبة السيولة السريعة = (القيم المحققة + القيم الجاهزة)/ القروض قصيرة الأجل

ويرى المحللون أن المعدل المقبول لهذه النسبة هو 1مرضية وملائمة بشكل عام على أساس أن كل دينار من الخصوم المتداولة يقابله ويغطيه دينار من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة في فترة قصيرة لتسديد إلتزاماتها .

1-3) نسبة السيولة الفورية:

بواسطتها نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل وتهتم هذه النسبة بالأصول أكثر من السيولة وتستخدم هذه النسبة لمعرفة قابلية النقد المتاح لدى المؤسسة في تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل .

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

ويفضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين (0.3 و 0.5) وبعبارة أخرى تكون مجموع القيم الغير الجاهزة والقيم الجاهزة تساوي ديون قصيرة الأجل أو أقل من ذلك .

2)_ نسب التمويل والإستقلالية المالية:

تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى إعتمادها عن المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية ، ومن أهم هذه النسب نجد[1]:

2-1) نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة تحسب بالعلاقة التالية:

[1] بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ،2009 ، ص:86-87 .

الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

يجب أن تكون قيمة هذه النسبة تساوي 1 أي قيمة الاموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة ، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوم .

2-2) نسبة التمويل الذاتي:

تمثل هذه النسبة مدى إعتماد المؤسسة في تمويل إستثماراتها بإمكانياتها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

كلما كانت هذه النسبة أكبر من 1 كان ذلك مؤشر على الإستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل إستثماراتها .

2-3) نسبة الأستقلالية المالية:

تقيس هذه النسبة درجة إستقلالية المؤسسة عن دائنيها ، وتحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الخاصة / مجموع الديون

عادة ما يفضل الماليون أن تكون محصورة هذه النسبة بين 1 و 2 وإذا كانت كذلك فإن البنك يوافق على إقراض المؤسسة .

2-4) نسبة التمويل الخارجي:

تعبر هذه النسبة عن مدى إعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل ، وتحسب بالعلاقة التالية:

مجموع الديون / مجموع الخصوم

كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها .

3) نسب المردودية:

تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الإستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد ، ومن أهم هذه النسب نجد [1]:

3-1) المردودية المالية:

تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة ، وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

[1] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، الطبعة الثانية ، دائر وائل للنشر ، الأردن ، 2006 ، ص: 267 .

2-3) المردودية الإقتصادية:

تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في إستخدام في إستخدام مواردها لتحقيق الأرباح ، وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية /مجموع الأصول

3-3) المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية):

تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة للنتيجة الصافية أي بعد إستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال ، وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة

لا يتوقف إستعمال هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط ، إنما تتسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع لأن ضعف هذه النسبة مع نسب المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها .

ثانيا: التقييم بواسطة مؤشرات التوازن المالي :

وتتمثل أساسا في رأس المال العامل ، إحتياج رأس المال العامل ، والخزينة :

رأس المال العامل : يعرف بأنه بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة .ويمكن حساب رأس المال العمل بطريقتين هما[1]:

من أعلى الميزانية :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

ويمكن تلخيص عوامل تغير رأس المال العامل في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): عوامل تغير راس المال العامل

عواما إنخفاض رأس المال العامل	عوامل إرتفاع رأس المال العامل
زيادة رأس مال الشركة .	النقص في لأموال الدائمة .

[1] خروف جليلة ، مرجع سبق ذكره ، ص:89 .

تكوين مختلف الإحتياطات . إرتفاع قروض طويلة الأجل . تحقيق الأرباح . التنازل عن الإستثمارات بالبيع . الإهتلاكات . تحصيل القروث المعدومة . تحصيل قروض ممنوحة (طويلة الأجل كالكفالات المدفوعة ، أو جزء من سندات المساهمة) .	تخفيض رأس المال . توزيع جزء من الإحتياطات أو نتائج رهن التخصيص . حصول خسائر . زيادة الإستثمارات في الأصول الثابتة(كشراء أوراق مالية من مؤسسة أخرى). الزيادة في مستوى المخازن لمواجهة الطلب الزائد . إرتفاع تكلفة تمويل نشاطات المؤسسة بزيادة أسعار المواد الأولية والأجور .

المصدر: بن خروف جليلة ، مرجع سبق ذكره ، ص:90 .

هناك أنواع من رأس المال العمل ، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[1]:

1) رأس المال العمل الخاص:

وهو المقدار الصافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

أو

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة – مجموع الديون

2) رأس المال العامل الإجمالي:

هو مجموعة عناصر الاصول التي يتكلف بها نشاط إستغلال المؤسسة وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل ، تشمل مجموعة الأصول المتداولة .

ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – مجموع الأصول الثابتة

[1] بن خروف جليلة ، مرجع سبق ذكره ، ص :90 .

3) رأس المال العامل الخارجي:

هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة ، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون

أو

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

التفسير المالي لرأس المال العامل:

رأس المال العامل موجب:

في هذه الحالة يمكن ملاحظة أن هناك زيادة في السيولة القصيرة الأجل على الإلتزامات قصيرة الأجل ، تدل على وجود هامش أمان لدى المؤسسة ، وهذه الوضعية يمكن وصفهابأنها ملائمة بالنسبة للمقدرة على السداد .

رأس المال العامل المعدوم:

يمكن القول أن رأس المال العامل المعدوم يستعمل في بعض حالات التسيير المثلى للمؤسسة ، ويكون هذا عن طريق ربط الإلتزامات مع الإستحقاقات بصفة دقيقة .

رأس المال العامل السالب:

في هذه الحالة فإن السيولة لا تغطي بصفة إجمالية للمستحقات ، وهنا المؤسسة سوف تواجه مشاكل في جانب التوازن المالي وخاصة بالنسبة في القدرة على الدفع والإستدانة .

2-2) إحتياج رأس المال العامل:

يمكن تعريفه بأنه جزئ من الإحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الإستغلال التي تغطى بالموارد الدورية ، كما يمكن القول أن إحتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ [1].

ويحسب بالعلاقة التالية :

إحتياجات رأس المال العامل =(قيم الإستغلال+قيم غير جاهزة)–(ديون قصيرة الأجل –سلفات)

[1] حمزة محمود الزبيدي ، أساسيات الإدارة المالية ، الطبعة الأولى ن، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2001 ، ص:174.

تغيرات إحتياجات رأس المال العامل:

هناك ثلاث حالات هي:

- **رأس المال العامل موجب** : أي إحتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل ، فدورة الإستغلال لا تغطي كل إحتياجاتها والمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل موجب أي إيجاد موارد خارج دورة الإستغلال .
- **رأس المال العامل سالب:** هذا يعني أن إحتياجات التمويل أقل من موارد التمويل وفي هذه الحالة الموارد تغطي الإحتياجات لذا فالمؤسسة بغير حاجة إلى رأس المال العامل موجب نظريا ، تطبيقا عليها أن توفر رأس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة .
- **رأس المال العامل معدوم:** هذا يعني أن إحتياجات التمويل مساوية لموارد التمويل ، في هذه الحالة تغطى دورة الإستغلال .

2-3) الخزينة:

عرفها مجلس خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين (OECCA) بفرنسا الخزينة على أنها الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الإستحقاقية الحالية . أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة ، وأي عنصر من الديون بلغ تاريخ إستحقاقه فهو عنصر سلبي لها . وتحسب الخزينة بالعلاقة التالية[1]:

الخزينة =رأس المال العامل-إحتياج رأس المال العامل.

أو

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

ويمكن أن تأخذ ثلاث حالات هي

خزينة موجبة: تعني أن رأس المال العامل يفوق إحتياج رأس المال العامل هذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة .

خزينة سالبة: وهذا يدل على أن إحتياج رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة .

[1] عقبي حمزة ،مرجع سبق ذكره، ص: 120-121

خزينة معدومة: وتعني أن رأس المال العامل وإحتياج رأس المال العامل متساويين وهذا يدل على توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة إحتياجات التمويل وفي نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد إن وجدت .

المبحث الثالث: علاقة التدقيق المالي بتحسين الأداء المالي

بعد الدراسة النظرية لجانب التدقيق المالي والأداء المالي سنحاول عرض العلاقة الموجودة بينهما .

المطلب الأول: أهمية التدقيق المالي في إتخاذ القرار المالي

يساهم التدقيق المالي في إتخاذ القرار المالي وذلك من خلال[1]:

- ✓ يساهم في تدقيق البيانات وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية يمكن الإعتماد عليها في اتخاد القرار؛
- ✓ يعمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة؛

أي أنه لايمكن إتخاذ القرار إلا من خلال التأكد من جودة المعلومات المحاسبية ، من بينها على سبيل المثال[2]:

أولا: الملائمة

يمكن تحقيق الملائمة من خلال تحقيق التأثير المباشرة لإستخدام المعلومات على اتخاد القرار، ويمكن وصف المعلومات بالملائمة إذا كان القرار المتخذ على أساس يكون أكثر رشدا من القرار من القرار المتخذ بدونها وتستند الملائمة على ثلاثة دعائم هي:

- ✓ توقيت المعلومة:يقصد بذلك أن تكون متاحة لمتخذ القرار عند الطلب وقبل أن تفقد قيمتها؛
- ✓ التغذية العكسية:يقصد بذلك قدرة المعلومات على التقويم والتصحيح أي يجب أن تكون صالحة اللاستخدام في تقييم الأعمال التاريخية.
- ✓ القدرة على التنبؤ:يقصد بذلك أن تكون المعلومات صالحة ومفيدة عند استخدامها في تقييم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة الأجل.

ثانيا: الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها

وتتحقق الثقة بخلو المعلومات المستخدمة من الأخطاء الجوهرية والهامة وأنها غير متحيزة في عرض الحقائق أو الظواهر والأنشطة الاقتصادية، أي أنها تمثل بصدق الموضوع الذي تتناوله وبما يجعلها صالحة للاستخدام.

---

[1] زلاسي رياض، **مرجع سبق ذكره** ، ص44

[2] مؤيد محمد الفضل، المحاسبة الإدارية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008ص410.

من خلال ماسبق نلاحظ الدور المهم للتدقيق المالي في إتخاذ القرارات بحيث يمكن من توفير معلومة جيدة ومفيدة ويمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرار الجيد والفعال .

المطلب الثاني:أهمية التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي

يساهم التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي وذلك من خلال[1]:

- ✓ زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية والتي من بينها قائمة الذخل التي تخضع للتدقيق والتأكد من جودة المعلومات الواردة بها، وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ زيادة القدرات التنافسية للشركات من خلال توفر الموثوقية والشفافية في قوائمها المالية مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة والارتقاء بجودة المنتجات وزيادة حصة الشركة التسويقية؛
- ✓ زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما يعكس أثره على ارتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم؛
- ✓ تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبي لثقة المأمور الفاحص في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير والقوائم المالية؛
- ✓ جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها ومدى الالتزام بتطيق المعايير والطرق المحاسبية المتعارف عليها.
- ✓ يساهم التدقيق الداخلي في إكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء

يعتبر تقرير مدقق الحسابات عن القوائم المالية السنوية بمثابة المنتج النهائي لعملية التدقيق وأداة أو وسيلة الإتصال والتي يمكن من خلالها أن يقوم المدقق بتوصيل نتائج فحصه وتقييمه للأدلة والقرائن ورأيه الفني والقرائن ورأيه الفني المحايد عن صحة وسلامة عرض القوائم المالية للمركز المالي في نهاية السنة ونتائج الأعمال [2].

من خلال ماسبق تظهر لنا أهمية التدقيق المالي في ضمان السير الحسن للأداء المالي من خلال ضمان التطبيق الجيد والفعال للأداء المالي .

مما سبق يمكن القول أن التدقيق المالي الفعال يعتبر ركيزة مهمة في تحسين الأداء المالي .

المطلب الثالث: دور التدقيق المالي في تحسين إدارة المخاطر

يعمل التدقيق الداخلي في حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال ويعتبر هذا دوراً هاما ورئيساً خصوصا وأن المدقق الخارجي المستقبل لا يستطيع إكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم

[1] مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالي ، مجلة جامعة الإسكندرية، مصر،ا لعدد2، المجلد رقم46،يوليو2009،ص27-30

[2] عبد الفتاح الصحن و احمد عبيد ، وآخرون ، أسس المراجعة الخارجية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2007 ، ص 316.

المالية نظراً لعدم تواجده بصورة دائمة في المؤسسة وإعتماده على العينات الإحصائية بدلا من الفحص الكامل وبالتالي أصبح المدقق الداخلي هو من يستطيع أن يحمي المؤسسة التي يعمل بها من عمليات التلاعب بالأصول وأنه ليس هناك من أقدر منه على ذلك وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية أو الخارجية [1].

تتمثل مسؤولية مدقق الحسابات في تصميم إجراءا تدقيق للحصول على تأكيدات معقولة من إكتشاف الغش والخطأوالتي لها تأثير مادي على البيانات المالية وكذلك بذل العناية المهنية المطلوبة أثناء إجراءات التدقيق وفب حالة إكتشاف غش أو خطأ فعلى مدقق الحسابات التوسع في إجراءاته التدقيقية للتأكد منها ومن تأثيرها على البيانات المالية ، ومن ثم مناقشة الموضوع مع الإدارة العليا أو مع لجنة التدقيق في حتلة وجودها [2].

مما سبق يمكن القول أن التدقيق المالي له دور مهم في يحسين إدارة المخاطر وذلك من خلال حماية المؤسسة من الغش والخطأ والإحتيال ، وبالتالي تحسين الأداء المالي للمؤسسة .

[1] زلاسي رياض، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبية وجباية كلية العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة2010/2009، ص44

[2] هادي التميمي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 78 .

خلاصة الفصل :

مما سبق يمكن القول أن تحسين الأداء المالي يعتبر هدف رئيسي لأي مؤسسة إقتصادية ومن أهم المحاور التي يعتمد عليها المسيرسين لتحسين صورتها ومركزها المالي من خلال تدقيق والتأكد من صحة البيانات المحاسبية والقوائم المالية وإعطاء صورة صادقة عن المركز المالي للمؤسسة تمكن الإدارة من إتخاذ قرارات صحيحة تحسن الأداء المالي للمؤسسة .

وعليه من أجل الوصول إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسات لابد من توفر تدقيق مالي فعال في المؤسسة .

الفصل الثاني:

دور التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي

لمؤسسة "وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

" ORAC

تمهيد:

تم التطرق في الجانب النظري إلى التدقيق المالي باعتباره وسيلة لابد منها في أي مؤسسة اقتصادية نظرا لأهميته ومدى قدرته على التحكم في العمليات المحاسبية، ودوره في تحسين الأداء المالي، وبهدف إثراء ما جاء في الجانب النظري قمنا بإجراء دراسة تطبيقية وذلك لمعرفة مدى تطابق ما هو نظري وما هو موجود في الواقع .

وسيتم دراسة هذا الفصل من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة " وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC"

المبحث الثاني: دراسة مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة " وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC "

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة " وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC"

سنتناول في هذا المبحث تقديم المؤسسة من خلال التعرف عليها وعلى طبيعة نشاطها ووظائفها وهيكلها التنظيمي .

المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة

تعتبر مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC من أهم المؤسسات الوطنية التي السوق الوطنية بأغذية الأنعام وذلك لطبيعة المنطقة الفلاحية الرعوية .

أولا: لمحة تاريخية عن المؤسسة الأم

أسست بتاريخ 03 أفريل 1969 وبمقتضى أمر رقم 19/69 كل من onab وoravie حيث تتكامل هذه المؤسسة فيما بينها ، بمعنى أن نشاط هذه المؤسسات خاص بتربية الدواجن وإنتاج أغذية الأنعام ، حيث تقوم onab الديوان الوطني لأغذية الأنعام بإنتاج أغذية الانعام .

وبتاريخ 15 أوت 1989 وبمقتضى مرسوم 196/81 انفصلت onab عن orac و oravie ، وفي أفريل 1979 أصبحت orac مؤسسة وطنية ومقرها الرئيسي (المديرية العامة) بالجزائر العاصمة بحيث تتفرع إلى ثلاث مديريات جهوية : مديرية الشرق مديرية الغرب مديرية الوسط وتنقسم هذه المديريات بدورها إلى وحدات ، ويبلغ عدد هذه الوحدات 28 وحدة موزعة على كافة التراب الوطني ، حيث تضم مديرية الشرق 9 وحدات ، والغرب 10 وحدات ، أما مديرية الوسط فتضم 9 وحدات من بينها وحدة المسيلة لأغذية الأنعام والتي هي محل دراستنا .

ثانيا: لمحة تعريفية عن " وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC "

تأسست وحدة المسيلة لأغذية الأنعام بقرار من المديرية العامة تحت رقم 435 بتاريخ 1984/12/02 ، حيث تم بناء وتجهيز هذه الوحدة بالكامل من طرف إيطالية تسمى (GIZA) بكلفة إجمالية قدرها 62.295.000 دج.

تقع وحدة المسيلة لأغذية الأنعام في المنطقة الصناعية للولاية حيث يحدها من الشمال مؤسسة مغرب للأنابيب الزجاجية " ومن الجنوب طريق فرعي ومن الشرق "مؤسسة جراد لصناعة ألات الضغط " ومن الغرب جدار المنطقة الصناعية .

المطلب الثاني: أهداف و طبيعة نشاط المؤسسة

نظرا للأهمية البالغة لاحتياجات السوق المحلية من المنتجات الخاصة بأغذية الأنعام تولي " وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC" اهتماما كبيرا للتكفل بمتطلبات السوق المحلية .

أولا: أهداف مؤسسة " وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC " : تهدف المؤسسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- ✓ التحسين والرقي لنوعية إنتاجها.
- ✓ رفع حجم مبيعاتها والتنويع فيها.
- ✓ تعزيز مكانتها في السوق وتحقيق أكبر حصة سوقية لمنتجاتها.
- ✓ إدخال تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لمواجهة المنافسة.
- ✓ التكفل بحاجيات السوق المحلية بكل ما يتعلق بتغذية الأنعام.
- ✓ تخفيض تكاليف الإنتاج بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية.
- ✓ المساهمة في القضاء على البطالة من خلال تشغيل نسبة من اليد العاملة.
- ✓ تحفيز الأفراد بوضع سياسة في مجال الاتصال, تدبير الأداء, والحوار.
- ✓ السعي إلى رفع رقم الأعمال وذلك بالاستغلال الأمثل لكل عوامل الإنتاج.

ثانيا : طبيعة نشاط مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC:

يعتبر نشاط هذه الوحدة نشاط إنتاجي ،بحيث تقوم ببيع المنتجات التامة الصنع التي تم إنتاجها داخل الوحدة ويمكن تصنيف منتجات الوحدة إلى ثلاث أصناف رئيسية هي:

- ✓ أغذية المجترات .
- ✓ أغذية مختلفة .
- ✓ أغذية الدواجن.
- ✓ حيث أن 95 % من إنتاج الوحدة هي من أغذية الدواجن .

وأهم المواد الأولية المستعملة في الإنتاج هي الذرة، الصوجا، الفوسفات، الفيتامينات، (CMV) حيث تستورد الوحدة 95 % من موادها الأولية من الخارج وتنتمي الوحدة إلى قطاع الصناعات الخفيفة وذلك لنوعية منتجاتها .

وتقوم الوحدة بتغطية احتياجات كل من ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج من المنتوجات في ظل عدم المنافسة ، وسبب ذلك راجع إلى أن المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج معظمها مستوردة من خارج البلاد ،كما أن الوحدة ليست لها مكانة على المستوى الدولي ولا تنوي القيام بأي توسعات .

تتبع الوحدة أسلوب الإنتاج حسب الطلبيات وهذا بالنسبة لإنتاج الأغذية ،كما يوجد بالوحدة ورشة واحدة للإنتاج بحيث يتم شحن المنتوجات من ورشة الإنتاج مباشرة أي أن الوحدة لا تتحمل أي مصاريف خاصة بالتوزيع .

طبيعة المواد التي تسوقها وحدة المسيلة لأغذية الأنعام :

تقوم وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORACبتسويق عدة أصناف متنوعة من المنتجات وتتمثل في:

1) **غذاء خاص بالدجاج الأبيض** :

ولهذا الصنف ثلاث أنواع:

- غذاء البداية.
- غذاء النمو.
- غذاء النهاية.

2) **غذاء خاص بالدواجن المبيضة:**

ولهذا الصنف ثلاث أنواع:

- غذاء البداية للفراخ .
- غذاء الفراخ من 02 إلى 08 أسابيع.
- غذاء الفراخ من 08 إلى 18 أسبوع.
- غذاء البياض للدواجن.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC

الشكل رقم (02):الهيكل التنظيمي لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC

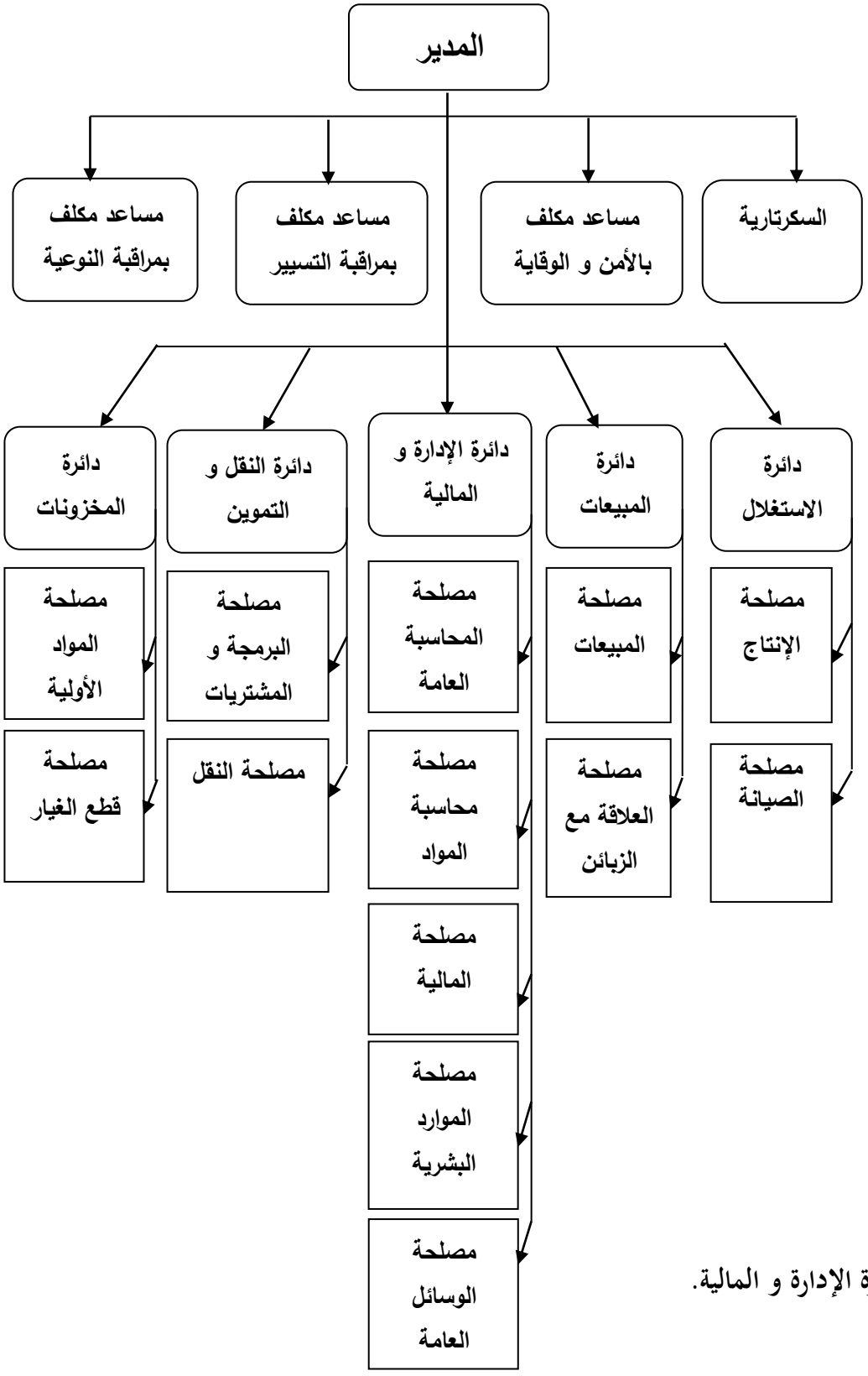

المصدر: دائرة الإدارة و المالية.

أولا: تقسيمات العمل ففي الوحدة

يعمل بالوحدة 67 عاملا ، يعملون في مختلف المصالح الإدارية أو في ورشة الإنتاج ، وتعمل هذه الوحدة وفق نظام عمل 08 ساعات في اليوم وهذا بالنسبة لعمال الإدارة ، حيث يبدئ العمل بالنسبة إليهم من الساعة 08 صباحا إلى غاية منتصف النهار ، ومن 13:00 مساءا إلى 16:00 مساء .

أما بالنسبة لعمال ورشة الإنتاج فنظام عملهم فهو بالتناوب بين فوجين لكل منهما 08 ساعات عمل في اليوم حيث يبدئ العمل كالتالي:

- الفوج الأول من الساعة 05 صباحا إلى غاية منتصف النهار .
- الفوج الثاني يبدئ العمل من منتصف النهار إلى غاية الساعة 20:00 مساء.

وحسب إحصائيات المؤسسة فإن العمال مقسمون إلى 03 أنواع حسب نوع العمل وهو كالتالي:

- الإطارات = 24 عاملا .
- أعوان التحكم 12 .
- المنفذون = 31

العدد الكلي لعمال الوحدة 67 عاملا منهم 50 عامل دائم و17 عامل مؤقت .

ثانيا: وظائف مصالح الوحدة

يمكن تقسيم الدوائر الموجودة في المؤسسة إلى عدة مصالح حيث تحتوي كل دائرة على المصالح التالية :

1) دائرة الإدارة والمالية : تضم 5 مصالح وهي :

أ)مصلحة المحاسبة العامة: تضم هذه المصلحة الوظائف التالية:

- تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات المالية يدويا وأليا.
- تصنيف وتبويب العمليات المالية لحسابات مستقلة.

ب)مصلحة محاسبة المواد:

مصلحة حديثة بالمؤسسة ، تقوم على تسجيل وتحليل البيانات المحاسبية التي تمت داخل الوحدة لمساعدة الإدارة في تخطيط وتقييم نتائج الأعمال والرقابة عليها ، واتخاذ القرارات المختلفة بها .

ج) مصلحة المالية: تقوم بالمتابعة المالية للمؤسسة .

د)مصلحة الموارد البشرية: تقوم بمتابعة ملفات العمال وكذا الأجور .

هـ)مصلحة الوسائل العامة: وظيفتها الأساسية هي المحافظة على ممتلكات المؤسسة كسيارات نقل العمال وكذا مراقبة السجلات الخاصة بهذه الممتلكات .

2) دائرة المبيعات: وتضم المصالح التالية

أ) **مصلحة المبيعات:** مكلفة بالبيع وإعداد الفواتير.

ب) مصلحة العلاقة مع الزبائن: تقوم بمتابعة ديون المؤسسة وكذا تحصيل ديون الزبائن .

3)دائرة الاستغلال: تضم المصالح التالية:

أ)مصلحة الإنتاج : تقوم بتحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية ، وذلك باستخدام ورشات الإنتاج كما تقوم بتحرير وصل التموين بالمواد الأولية للإنتاج

ب) مصلحة الصيانة : تعتبر هذه الوحدة مهمة جدا ، حيث بدون هذه المصلحة لا يمكنها أن تحقق أهدافها ولا المحافظة على العملية الإنتاجية ، وتقوم هذه المصلحة بالإشراف على صيانة آلات المخازن الخاصة وما فيها من الآلات الموجودة في ورشة الإنتاج .

4) دائرة النقل والتموين: تضم المصالح التالية :

أ) **مصلحة البرمجة و المشتريات** : هذه المصلحة مكلفة بالقيام بالمهام التالية :

- شراء الكميات المطلوبة من المواد الأولية .
- مراقبة كميات المواد الأولية المشترات .
- تقوم بتحرير وصل الاستلام عند وصول المواد الأولية للوحدة .

ب) مصلحة النقل : وظيفتها الأساسية داخل هذه المؤسسة تتمثل في إحضار المواد الأولية على أحسن حال .

5)دائرة المخزونات: وتضم المصالح التالية :

أ)مصلحة المواد الأولية :

تتوفر الوحدة على طاقة تخزينية كبيرة ، بحيث تقوم بتخزين المواد الأولية المعبئة في أكياس في مخازن عادية ، أما فيما يخص المواد الأولية غير المعبئة فإنها تخزن داخل مخازن خاصة ، كما تقوم الوحدة بتخزين مواد التعبئة والتغليف في المخازن العادية ، وتقوم مصلحة التخزين بتحرير وصل خروج المواد الأولية حسب الطلب من مصلحة الإنتاج .

ب) مصلحة قطع الغيار:

تقوم بتخزين قطع الغيار فقط الخاص بالآلات الموجودة في الوحدة كالات ورشة الإنتاج ووسائل النقل .

بالإضافة إلى مختلف هذه الدوائر يقوم مدير الوحدة بالإشراف على هذه الدوائر بوجود سكرتيرة و 03 مساعدين وهم:

مساعد مكلف بالأمن والوقاية: يشرف على 12 عون أمن ويتمثل دورهم في :

- الحرص على أمن الوحدة من كل النواحي .
- الحرص على السير الحسن لدخول وخروج العمال .
- الحراسة تكون 24/24 ساعة داخل الوحدة وخلال كامل أيام السنة .

مساعد مكلف بمراقبة التسيير:

يقوم بالحرص على مراقبة الدوائر لمختلف المصالح ويقوم أيضا بمراقبة التقارير الشهرية وبمقارنتها بالميزانية .

مساعد مكلف بالنوعية: يقوم بمراقبة نوعية المواد .

ثالثا: البيانات الاقتصادية للمؤسسة:

وينقسم العمال حسب الدوائر في هذه الوحدة إلى ما يلي :

الجدول رقم (04): تقسيمات العمال حسب الدوائر

الدوائر	دائرة الإدارة والمالية	دائرة المبيعات	دائرة الاستغلال	دائرة النقل والتموين	دائرة المؤونات	المجموع
عدد العمال	**14**	**03**	**17**	**08**	**08**	**50**

المصدر : دائرة الإدارة المالية .

كما يوجد مساعدين موضحين كالتالي :

الجدول رقم (05): المساعدين في الوحدة

الدوائر	مساعد مكلف بالأمن والوقاية	مساعد مكلف بمراقبة التسيير	مساعد مكلف بالنوعية	المجموع
عدد العمال	13	01	01	15

المصدر: دائرة الإدارة و المالية

المبحث الثاني: دراسة مؤشرات الأداء المالي في لمؤسسة "وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC "

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض القوائم المالية المعتمدة في هذه الدراسة وبعد ذلك نتطرق إلى عرض وتحليل مؤشرات الأداء المالي ثم نتطرق إلى تدقيق مؤشرات التوازن المالي والأداء المالي .

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2016 و 2017 و 2018

سنقوم في هذ المطلب بعرض الميزانية المالية للمؤسسة اعتمادا على الميزانية المحاسبية

الجدول رقم (06): يمثل الميزانية المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة جانب الأصول لسنة 2016

الأصول	المبالغ
الأصول الثابتة	106311466
الأصول المتداولة	152614104
قيم الاستغلال	19989741
قيم قابلة للتحقيق	122159932
قيم جاهزة	10464431
المجموع	258925570

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية المحاسبية

الجدول رقم (07): يمثل الميزانية المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة جانب الخصوم لسنة 2016

الخصوم	المبالغِ
الأموال الدائمة	12781997
الأموال الخاصة	11880340
الديون طويلة الأجل	9016157
الديون قصيرة الأجل	131105873
المجموع	25892570

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية المحاسبية

الجدول رقم (08): يمثل الميزانية المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة جانب الأصول لسنة 2017

الأصول	المبالغ
الأصول الثابتة	10353401
الأصول المتداولة	283227877
قيم الاستغلال	21582402
قيم قابلة للتحقيق	255874343
قيم جاهزة	5771132
المجموع	386762378

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية المحاسبية.

الجدول رقم (09): يمثل الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة جانب الخصوم لسنة 2017

الخصوم	المبالغِ
الأموال الدائمة	185314373
الأموال الخاصة	177253311
الديون طويلة الاجل	8061062
الديون قصيرة الأجل	131105873
المجموع	201488005

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية المحاسبية

الجدول رقم (10): يمثل الميزانية المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة جانب الأصول لسنة 2018

الأصول	المبالغ
الأصول الثابتة	100653236
الأصول المتداولة	452036915
قيم الاستغلال	2721328
قيم قابلة للتحقيق	420355740
قيم جاهزة	4467907
المجموع	552690151

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المحاسبية

الجدول رقم (11): يمثل الميزانية المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة جانب الخصوم لسنة 2018

الخصوم	المبالغِ
الأموال الدائمة	253390265
الأموال الخاصة	244857160
الديون طويلة الأجل	8533105
الديون قصيرة الأجل	29929985
المجموع	260150

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المحاسبية

المطلب الثاني: نسب السيولة والتمويل ومؤشرات التوازن المالي

وسنحاول في هذا المطلب عرض بعض نسب السيولة ومؤشرات التوازن المالي .

أولا: النسب المالية:

الجدول رقم (12): يمثل تغيرات نسب السيولة

النسبة	العلاقة	2016	2017	2018
السيولة العامة	(الأصول المتداولة/ القروض قصيرة الأجل)	**1.16**	**1.40**	**1.51.**
السيولة السريعة	(القيم المحققة + القيم الجاهزة)/ القروض قصيرة الأجل	**1.01**	**1.29**	**1.41**
السيولة الفورية	(القيم الجاهزة/ الديون قصيرة الأجل)	**0.079**	**0.028**	**0.014**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية المالية.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

1) نسبة السيولة العامة خلال الفترة المدروسة 2016 – 2018 أكبر من الواحد حيث تتراوح نسبة السيولة العامة بين 1.6 و 1.51 وهذ يعن أن المؤسسة قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وهذا يشير إلى أنها في وضع مالي جيد أي أن الأموال الدائمة مولت جزئ معتبر من الأصول المتداولة مما يبقي المؤسسة في وضع أكثر أمانا .
2) نسبة السيولة السريعة خلال الفترة المدروسة 2016 -2018 أكبر من الواحد تتراوح بين 1.04 و 1.41 وأكبر من الحد الأدنى أي المعدل المقبول 0.75 ، وهي مرتفعة من سنة إلى أخرى و تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل .
3) نسب السيولة الفورية خلال الفترة المدروسة 2016 – 2018 تتراوح بين 0.079 و 0.014 وهي ضعيفة مقارنة مع النسبة المقبولة المحصورة بين (0.30 و 0.5) وهذ يعني أن المؤسسة لا تتمتع بسيولة عالية من أجل تسديد التزاماتها قصيرة الأجل .

ثانيا: نسب التمويل والاستقلالية المالية:

1) نسبة التمويل الدائم:

الجدول رقم (13): يمثل نسبة التمويل الدائم

النسبة	العلاقة	2016	2017	2018
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	1.20	1.78	2.1

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية المالية.

من خلال الجدول نلاحظ أن :

- ✓ نسبة التمويل الدائم خلال الفترة 2016 – 2018 أكبر من الواحد وهذا يدل على أن الأموال الدائمة مولت كل الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة مع وجود هامش أمان .
- ✓ نسبة التمويل الدائم تعرف ارتفاعا معتبرا من سنة إلى أخرى ففي سنة 2017إرتفعت بنسبة 14.83% وفي سنة 2018 إذا ارتفعت بنسبة 11.79 % وهذا مؤشر إيجابي على وجود فائض في تغطية الأصول لدى المؤسسة.

2) نسبة التمويل الذاتي:الجدول

رقم (14) يمثل : نسبة التمويل الذاتي

النسبة	العلاقة	2016	2017	2018
نسبة التمويل الذاتي	**الأموال الخاصة/الأصول الثابتة**	**1.11**	**1.71**	**2.43**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية المالية.

من خلال الجدول نلاحظ أن :

- ✓ نسبة التمويل الذاتي خلال الفترة 2016 – 2018 أكبر من الواحد وهذا مؤشر إيجابي على الاستقلالية المالية للمؤسسة .
- ✓ نسبة التمويل الذاتي خلال الفترة المدروسة 2016 – 2018 مرتفعة من سنة إلى أخرى ففي سنة 2017 ارتفعت بنسبة 15.40 % وفي سنة 2018 ارتفعت بنسبة 14.21 % وهو مؤشر إيجابي على مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة

3) نسبة الاستقلالية المالية:

الجدول رقم (15): يمثل نسبة الاستقلالية المالية:

النسبة	العلاقة	2016	2017	2018
نسبة الاستقلالية المالية	**الأموال الخاصة / مجموع الديون**	**0.84**	**0.84**	**0.79**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية المالية.

من خلال الجدول نلاحظ أن :

- ✓ الاستقلالية المالية للمؤسسة خلال الفترة 2016 – 2018 أقل من الواحد وتتراوح بين 0.84 و0.79 وهي قليلة نسبيا وعلى المؤسسة أن تقوم بسداد جزء من الديون حتى تكون النسبة أكبر من الوحد .
- ✓ الاستقلالية المالية لسنة 2018 عرفت انخفاضا طفيفا بنسبة 9.40 % عن سنة 2017 و 2016 ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع نسبة الديون سنة 2018 .

4) نسبة التمويل الخارجي:

الجدول رقم (16): يمثل نسبة التمويل الخارجي:

النسبة	العلاقة	2016	2017	2018
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الخصوم	0.54	0.54	0.55

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية المالية.

من خلال الجدول نلاحظ أن :

- ✓ نسبة التمويل الخارجي للمؤسسة خلال الفترة المدروسة 2016 – 2018 تتراوح بين 54 % و 55% وهي نسبة مرتفعة قليلا لأنه كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها .
- ✓ نسبة التمويل الخارجي للمؤسسة عرفت ارتفاع طفيفا سنة 2018 بنسبة 1.85 % أي الزيادة في الديون قصيرة الأجل .

ثالثا: مؤشرات التوازن المالي :

1) مؤشر رأس المال العامل FR

الجدول رقم (17) : يمثل مؤشر رأس المال العامل FR

المؤشر	العلاقة	2016	2017	2018
مؤشر رأس المال العامل FR	من أعلى الميزانية : (الأموال الدائمة – الأصول الثابتة)	21508231	81779872	152737029
	من أسفل الميزانية: (الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل)	21508231	81779872	152737029

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية المالية.

نلاحظ أن :

- رأس المال العامل خلال الفترة المدروسة موجب ويتزايد بوتيرة موجبة من سنة إلى أخرى ما يدل أن المؤسسة تغطي جميع الأصول الثابتة التي تمتلكها عن طريق الأموال الدائمة لديها مع وجود هامش أمان ،
- والملاحظة الثانية أن قيمة رأس المال العامل الخاص تقترب من قيمة رأس المال العامل ، مما يعني أن قيمة ديون طويلة الأجل صغيرة وهو مؤشر إيجابي لوضعية للمؤسسة .

الجدول رقم (18): يمثل أنواع رأس المال العامل

المؤشر	العلاقة	2016	2017	2018
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة – الأصول الثابتة	12492074	7371881	144203924
رأس المال العامل الإجمالي	رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة	152614104	283277.877	452036915
رأس المال العامل الخارجي	رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون	14012203	209549067	30783299

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية المالية.

- **تحليل رأس المال العامل الخاص:** من خلال الجدو السابق نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجب ويتزايد بوتيرة موجبة من سنة إلى أخرى وهو ما يفسر أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الجارية دون الاعتماد على موارد أخرى دون مواردها .
- **تحليل رأس المال العامل الإجمالي:** من خلال الجدو السابق نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب وهذا يدل على أن المؤسسة تمتلك سيولة جيدة وكافية .
- **تحليل رأس المال العامل الخارجي:** من خلال الجدو السابق نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي يرتفع من سنة إلى أخرى مما يدل على أن المؤسسة تعتمد على تمويل نشاطاتها على الديون الطويلة الأجل والديون قصيرة الأجل بشكل كبير .

احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (19): يمثل احتياجات رأس المال العامل

المؤشر	العلاقة	2016	2017	2018
احتياجات رأس المال العامل	قيم الاستغلال +القيم غير الجاهزة)–(ديون قصيرة الأجل –سلفات)	20059957	15537029	156802228

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية المالية.

من خلال الجدو السابق نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب خلال السنوات 2016 و2017 و2018 غير أنه سجل انخفاضا خلال السنة 2016 بمقدار 4522.928دج ، لترتفع بعد ذلك خلال سنة 2018 بمقدار 141265.199دج عن سنة 2016 وذلك راجع الزيادة في الديون القصيرة الأجل ، وهذا يعني أنها لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية فهي بحاجة إلى موارد ووسائل مالية أخرى .

الخزينة:

وتحسب الخزين باستخدام إحدى العلاقتين:

1) العلاقة الأولى

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

الجدول رقم (20): يمثل رصيد المؤسسة خلال الفترة 2016–2018:

البيان	2016	2017	2018
القيم الجاهزة(1) السلفات المصرفية(2)	10464431 9016157	5771132 806102	4467907 8533105
الخزينة=(1)–(2)	1448274	4965030	-4065198

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية المالية.

2) العلاقة الثانية:

الخزينة =رأس المال العامل–احتياج رأس المال العامل

الجدول رقم (21): يمثل رصيد المؤسسة خلال الفترة 2016-2018:

البيان	2016	2017	2018
رأس المال العامل (1) احتياجات رأس المال العامل(2)	21508231 20059957	81779872 15537029	152737029 156802228
الخزينة = (1)-(2)	1448274	66242843	-4065199

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية المالية.

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ أن الخزينة خلال الفترة 2016 و 2017 وهذا يعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل هذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة ولكن هناك فرق كبيرا بين السنتين لأي زيادة كبيرة في الخزينة لسنة 2017 مقارنة مع 2016 أي أن المؤسسة تتوفر على سيولة مفرطة مجمدة في خزينة المؤسسة تؤثر سلبا على مردودية المؤسسة وليس في صالحها ولذلك ينبغي أن تستعمل هذا الفائض في تسديد ديونها ، وهذا ما نلاحظه في سنة 2018 مما أدى إلى انخفاض رصيد الخزينة .

أما في الفترة 2018 نلاحظ أن رصيد الخزينة للمؤسسة سالب وهذا يدل على أن احتياج رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة .

المطلب الثالث: تدقيق مؤشرات التوازن المالي والميزانية المالية

أولا: تدقيق مؤشرات التوازن المالي

عند تدقيق مؤشرات التوازن المالي اتبعنا الإجراءات التحليلية : مطابقة نتائج أرصدة حسابات السنة الحالية مع السنة السابقة .

وشملت العملية تدقيق كل من:

- رأس المال العامل
- احتياج رأس المال العامل
- الخزينة

1) تدقيق رأس المال العامل

المؤشر	العلاقة	2016	2017	2018
مؤشر رأس المال العاملFR	من أسفل الميزانية:(الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل)	21508231	81779872	152737029

رأس المال العامل خلال الفترة المدروسة موجب ويتزايد بوتيرة موجبة من سنة إلى أخرى

بالنسبة لسنة 2017 زيادة رأس المال العامل بنسبة 38.02 %

وذلك راجع إلى:

- ✓ زيادة الديون قصيرة الأجل بنسبة 15.36% .
- ✓ زيادة الأصول المتداولة بنسبة 18.55 %

بالنسبة لسنة 2018 زيادة رأس المال العامل بنسبة 18.67 %

وذلك راجع إلى:

- ✓ زيادة الديون قصيرة الأجل بنسبة14.85%
- ✓ زيادة الأصول المتداولة بنسبة 15.96 %

2) تدقيق احتياج رأس المال العامل

المؤشر	العلاقة	2016	2017	2018
احتياجات رأس المال العامل	قيم الاستغلال +قيم غير جاهزة)–(ديون قصيرة الأجل – سلفات)	20059957	15537029	156802228

احتياج رأس المال العامل موجب وتناقص من سنة إلى أخرى

بالنسبة لسنة 2017 انخفاض احتياجات رأس المال العامل بنسبة 07.74 %

وذلك راجع إلى:

- ✓ زيادة قيم الاستغلال بنسبة 10.79 % .

✓ انخفاض في القيم الجاهزة بنسبة 5.51 % .

بالنسبة لسنة 2018 انخفاض احتياجات رأس المال العامل بنسبة 7.81 % .

وذلك راجع إلى:

✓ زيادة قيم الاستغلال بنسبة 13.61 % .

✓ انخفاض في القيم الجاهزة بنسبة 4.26 %

3) تدقيق الخزينة

البيان	2016	2017	2018
رأس المال العامل (1)	**21508231**	**81779872**	**152737029**
احتياجات رأس المال العامل(2)	**20059957**	**15537029**	**156802228**
الخزينة = (1)-(2)	**1448274**	**66242843**	**-4065199**

رصيد الخزينة متذبذب من سنة إلى أخرى وسالب سنة 2018

بالنسبة لسنة 2017 ارتفاع رصيد الخزينة بنسبة كبيرة جدا

وذلك راجع إلى:

✓ الزيادة الكبيرة في رأس المال العامل بنسبة 61.98 % .

✓ الانخفاض في احتياجات رأس المال العامل بنسبة 22.54%

بالنسبة لسنة 2018 رصيد الخزينة سالب

وذلك راجع إلى:

✓ ارتفاع في احتياجات رأس المال العامل دون أن يصاحبه ارتفاع في رأس المال العامل

ثانيا: تدقيق الميزانية المالية

عند تدقيق الميزانية المالية للمؤسسة اتبعنا الخطوات التالية:

- التحقق من الوجود الحقيقي للأصول ؛
- التحقق من الملكية والتقييم ؛

- الإجراءات التحليلية : مطابقة نتائج أرصدة حسابات السنة الحالية مع السنة السابقة .

1) الأصول الثابتة:

الأصول	2016	%	2017	%	2018	%
الأصول الثابتة	106311466	41.05	103534501	26.76	100653236	18.21
المجموع	258925570	100	386762378	100	552690151	100

الفرق بين النسب خلال الفترة المدروسة متناقص من سنة إلى أخرى ويرجع سبب ذلك إلى تنازل المؤسسة عن تثبيتات عينية تتمثل معدات إنتاجية قديمة

وتم التحقق من القيم الثابتة بالجرد الفعلي والتحقق من الممتلكات.

2) قيم الاستغلال:

الأصول	2016	%	2017	%	2018	%
قيم الاستغلال	19989741	7.72	21582402	5.58	2721328	4.92
المجموع	258925570	100	386762378	100	552690151	100

يتمثل مخزون المؤسسة في المواد الأولية التي تستعمل في الإنتاج المنتج التام الصنع حيث أن هناك انخفاض في نسبة المخزون من 7.82% إلى 4.92 % ، وبعد مقارنة الموجودات بالدفاتر مع الموجودات بالمخازن (الجرد الفعلي) وذلك راجع إلى بطئ حركة المخزون بعد القيام بالإجراءات الشفوية مع أمين المخزن .

3) قيم قابلة للتحقق:

الأصول	2016	%	2017	%	2018	%
قيم قابلة للتحقق	122159932	47.17	255874343	66.15	420355740	76.05
المجموع	258925570	100	386762378	100	552690151	100

أما بالنسبة للقيم القابلة للتحقق فكانت الخطوات كالتالي:

- القيام بعملية الجرد مع المحاسب ؛
- التأكد من الزبائن ؛
- تدقيق الزبائن المشكوك فيهم والديون المعدومة .

فالملاحظ أن نسبة القيم القابلة للتحقيق ترتفع من سنة إلى اخرى وذلك راجع إلى عدم اعتماد المؤسسة على سياسة تحصيل الأموال التي هي في حوزة العملاء بأكبر قدر ممكن .

4) قيم جاهزة

الأصول	2016	%	2017	%	2018	%
قيم جاهزة	10464431	4.04	5771132	1.49	4467907	0.80
المجموع	258925570	100	386762378	100	552690151	100

ثانيا: تدقيق جانب الخصوم

حيث تم الرجوع إلى السجلات ودفتر الاستاذ لتدقيق زيادة الأموال الدائمة ، والتأكد من الأموال الموجودة .

الخصوم	2016	%	2017	%	2018	%
الأموال الخاصة	118803540	45.88	177253311	45.83	244857160	44.30
اديون طويلة الأجل	901617	3.48	8061062	2.08	8533105	1.54
ديون قصيرة الأجل	131925570	50.63	201448005	52.08	299299885	54.15
المجموع	258925570	100	386762378	100	552690150	100

- نلاحظ ارتفاع في الأموال الخاصة ويعود سبب ذلك إلى زيادة في رأس المال الغير مستعان به حيث تم تدقيق الأموال الخاصة كما يلي:
  - التحقق من قيم رأس المال الظاهرة في ميزانية الشركة من خلال الإفصاح المحاسبي السليم لعنصر رأس المال ؛
  - التحقق من أن الزيادة في رأس المال قد تمت بعد اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة .
- نلاحظ انخفاض في قيمة الديون طويلة الأجل سنة 2017 وهذا راجع لتسديد المؤسسة جزئ من قرضها الذي تحصلت عليه ، وارتفاعه سنة 2018 وهذا راجع لتأخر المؤسسة عن تسديد ديونها ، حيث تم تدقيقها كما يلي:
  - التأكد من أن النظام الأساسي للشركة لا يمنع الاقتراض ؛
  - إظهار القرض وسعر فائدته وتاريخ سداده وضمانه ؛
  - الإطلاع على قرار مجلس الإدارة بالموافقة على عقد القرض .
- نلاحظ انخفاض في قيمة الديون قصيرة الأجل من سنة 2016 إلى سنة 2017 وارتفاعها سنة 2018 نسبيا عن سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 ، وهذا راجع لسياسة المؤسسة التي تعتمد على تقليص النفقات وتسديد الديون ومحاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح حيث تم تدقيق الديون قصيرة الأجل وفقا لما يلي:
  - طلب الكشوف الخاصة بأسماء الحسابات الشخصية للموردين ؛
  - مطابقة الكشوف مع دفتر أستاذ الموردين ؛
  - التأكد من أن جميع الفواتير الخاصة بالمشتريات قد أدخلت إلى المخازن .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يمكننا القول أن التدقيق المالي يساهم بشكل كبير وفعال في تحسين الأداء المالي ، حيث يكنها من تحقيق الأهداف المرجوة ، وذلك بالاعتماد على المؤشرات المالية التي تعتبر الصورة الواضحة عن الوضع المالي لديها ، ويتجلى دور التدقيق المالي في تصحيح العمليات ومراقبتها حيث يجنب المؤسسة السرقة والغش والتلاعب وكذا الأخطاء غير المقصودة ، بالإضافة إلى توجيه جهود العمال نحو تحقيق أهداف هذه الأخيرة ، وكل هذا يصب في مصلحة الأداء المالي للمؤسسة .

الخاتمة :

تعمل وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC على منح أهمية كبيرة لممتلكاتها وذلك حفاظا على بقائها وإستمرارها وهذا ما أدى بها بالاعتماد على التدقيق المالي من أجل ضمان سير عملياتها بشكل جيد ، وكذا سلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية .

وفي هذا الإطار ومن خلال دراستنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في الفصلين توصلنا للنتائج الخاصة بإختبار الفرضيات.

1. الفرضية الأولى وتتمثل في التدقيق المالي يعطي صورة صحيحة وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، من خلال تحليلنا للقوائم المالية وتشخيص المركز المالي للمؤسسة توصلنا إلى صورة صحيحة وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وهذا مايثبت صحة الفرضية .
2. الفرضية الثانية يساهم التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية وقد توصلنا من خلال تحليل وتدقيق بعض مؤشرات الأداء المالي ومعرفة الإجراءات اللازمة وهذا ما يساهم في تحسين الأداء المالي .

بعد الدراسة إستنتجنا أن

التدقيق المالي يؤثر بشكل إيجابي في تحسين نوعية المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية .

التدقيق المالي يقلل من فرص الغش والتزوير والأخطا المرتكبة مما يساهم في تحسين الأداء المالي.

المؤسسة محل الدراسة لا تستغل التدقيق المالي على أكمل وجه .

المؤسسة محل الدراسة لا تتابع أدائها المالي بالرغم من الضعف الذي يشهده .

الإقتراحات

ضرورة توفير دائرة أو مصلحة خاصة بالتدقيق المالي .

الإهتمام أكثر بمؤشرات الأداء المالي

العمل على زيادة الإهتمام بوظيفة التدقيق المالي وتفعيل دورها داخل المؤسسة

آفاق الدراسة

إن موضوع تدقيق المالي يبقى مفتوحا لدراسات أخرى يمكن أن تساهم في إثراءه. وبذلك يمكن أن نقترح بعض الدراسات:

1. أهمية التدقيق المالي في إتخاد القرارات؛
2. دور التدقيق المالي في حوكمة الشركات؛
3. دور التدقيق المالي في تحسين معلومة المحاسبية.

قائمة المراجع :

الكتب :

1. خالد أمين عبد الله ،التدقيق والرقابة في البنوك ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الاردن ،2012.
2. هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق من ا لناحية النظرية والعلمية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006.
3. صديقي المسعود ، أحمد نقاز ، المراجعة الداخلية ، الطبعة الأولى ، مطبعة مزوار ، الجزائر ، 2010.
4. رزق ابو زيد الشحنة ،تدقيق الحسابات ،، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر ،الأردن ، 2015 .
5. طواهر محمد التهامي ، صديقي المسعود المراجعة وتدقيق الحسابات ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
6. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى ، دار الحمد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 .
7. حمزة محمود الزبيدي ، أساسيات الإدارة المالية ، الطبعة الأولى ن، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2001.
8. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، الطبعة الثانية دائر وائل للنشر ، الأردن ، 2006
9. مؤيد محمد الفضل، المحاسبة الإدارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008ص410.
10. حمزة محمود الزبيدي ، أساسيات الإدارة المالية ، الطبعة الأولى ن، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2001 ، ص:174.
11. عبد الفتاح الصحن و احمد عبيد ، وآخرون ، أسس المراجعة الخارجية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2007، ص 316.
12. مؤيد محمد الفضل، المحاسبة الإدارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
13. أرينز ألفين ، جيمس لوبك ، المراجعة مدخل متكامل ، تعريب محمد عبد القادر الديسطي ، احمد حامد حجاج ، دار المريخ ،السعودية ، 2005 ، ص42

الرسائل الجامعية :

1. عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس وتقييم ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة .
2. عقبي حمزة ، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2017.
3. قلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011
4. دادن عبد الغني ، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر بإستعمال المحاكات المالية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2007 .
5. زبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011.
6. بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ،2009 .
7. زلاسي رياض، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبية وجباية كلية العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة2009.

المجلات:

1. مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالي ، مجلة جامعة الإسكندرية، مصر،ا لعدد2، المجلد رقم46،يوليو2009،ص27-30 .

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): الميزانية المحاسبية للخصوم 2017 - 2018

GAC UAB M'SILA
Z.I M'SILA B.P 411 M'SILA

EDITION_DU:16/05/2019 12:13
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		44 352 959,34	24 247 879,79
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Comptes de liaison		200 504 200,85	153 005 430,79
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**244 857 160,19**	**177 253 310,58**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		8 533 105,50	8 061 061,77
TOTAL II		**8 533 105,50**	**8 061 061,77**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		294 080 059,35	193 893 539,93
Impôts		396 117,42	626 126,33
Autres dettes		4 823 708,61	6 928 339,42
Trésorerie passif			
TOTAL III		**299 299 885,38**	**201 448 005,68**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**552 690 151,07**	**386 762 378,03**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d"états financiers consolidés

الملحق رقم (2): الميزانية المحاسبية للخصوم 2016 - 2017

GAC UAB M'SILA
Z.I M'SILA B.P 411 M'SILA

EDITION_DU:16/05/2019 12:13
EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		24 247 879,79	57 516 086,10
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Comptes de liaison		153 005 430,79	61 287 454,29
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**177 253 310,58**	**118 803 540,39**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		8 061 061,77	9 016 157,20
TOTAL II		**8 061 061,77**	**9 016 157,20**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		193 893 539,93	127 079 142,95
Impôts		626 126,33	338 615,85
Autres dettes		6 928 339,42	3 688 113,60
Trésorerie passif			
TOTAL III		**201 448 005,68**	**131 105 872,40**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**386 762 378,03**	**258 925 569,99**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d"états financiers consolidés

الملحق رقم (3): جدول حسابات النتائج 2016 - 2017

GAC UAB M'SILA
Z.I M'SILA B.P 411 M'SILA

EDITION_DU:16/05/2019 12:13
EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Ventes et produits annexes		319 783 727,66	405 615 207,06
Variation stocks produits finis et en cours		-6 001,40	14 807,39
Production immobilisée			
Céssion Production Stockée			
Subventions d'exploitation			
Céssion Fournis		8 239 568,52	43 352 564,44
Céssion Reçue		-8 883 216,52	-25 668 928,59
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**319 134 078,26**	**423 313 650,30**
Achats consommés		-253 770 796,99	-316 683 847,54
Services extérieurs et autres consommations		-4 497 988,99	-4 535 432,29
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-258 268 785,98**	**-321 219 279,83**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**60 865 292,28**	**102 094 370,47**
Charges de personnel		-31 747 472,13	-40 147 762,30
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 235 469,19	-4 110 666,82
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**25 882 350,96**	**57 835 941,35**
Autres produits opérationnels		519 376,03	629 525,89
Autres charges opérationnelles		-1 012 347,58	-1 236 361,77
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-3 075 816,41	-3 163 013,72
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 934 316,79	3 449 994,35
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**24 247 879,79**	**57 516 086,10**
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**24 247 879,79**	**57 516 086,10**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**330 470 987,60**	**453 062 099,13**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-306 223 107,81**	**-395 546 013,03**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**24 247 879,79**	**57 516 086,10**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**24 247 879,79**	**57 516 086,10**

الملحق رقم (4): جدول حسابات النتائج 2017 – 2018

GAC UAB M'SILA
Z.I M'SILA B.P 411 M'SILA

EDITION_DU:16/05/2019 12:14
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
Ventes et produits annexes		396 163 877,19	319 783 727,66
Variation stocks produits finis et en cours			-6 001,40
Production immobilisée			
Céssion Production Stockée			
Subventions d'exploitation			
Céssion Fournis		2 712 343,18	8 239 568,52
Céssion Reçue		-1 265 110,34	-8 883 216,52
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**397 611 110,03**	**319 134 078,26**
Achats consommés		-316 196 706,59	-253 770 796,99
Services extérieurs et autres consommations		-5 178 315,50	-4 497 988,99
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-321 375 022,09**	**-258 268 785,98**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**76 236 087,94**	**60 865 292,28**
Charges de personnel		-28 481 019,51	-31 747 472,13
Impôts, taxes et versements assimilés		-434 117,42	-3 235 469,19
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**47 320 951,01**	**25 882 350,96**
Autres produits opérationnels		1 030 564,72	519 376,03
Autres charges opérationnelles		-1 446 521,71	-1 012 347,58
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-3 564 308,02	-3 075 816,41
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 012 273,34	1 934 316,79
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**44 352 959,34**	**24 247 879,79**
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**44 352 959,34**	**24 247 879,79**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**400 919 058,43**	**330 470 987,60**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-356 566 099,09**	**-306 223 107,81**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**44 352 959,34**	**24 247 879,79**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**44 352 959,34**	**24 247 879,79**

الملحق رقم (5): الميزانية المحاسبية للأصول 2017 - 2018

GAC UAB M'SILA
Z.I M'SILA B.P 411 M'SILA

EDITION_DU:16/05/2019 12:13
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		143 000,00	110 825,00	32 175,00	53 625,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		64 220 620,00		64 220 620,00	64 220 620,00
Bâtiments		17 707 853,13	17 707 853,13		
Autres immobilisations corporelles		260 992 352,55	224 591 911,13	36 400 441,42	39 260 255,71
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**343 063 825,68**	**242 410 589,26**	**100 653 236,42**	**103 534 500,71**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		27 213 267,84		27 213 267,84	21 582 402,28
Créances et emplois assimilés					
Clients		447 196 038,79	31 077 344,41	416 118 694,38	252 241 334,42
Autres débiteurs		215 900,00		215 900,00	8 400,00
Impôts et assimilés		4 021 146,18		4 021 146,18	3 624 609,31
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		4 467 906,25		4 467 906,25	5 771 131,31
TOTAL ACTIF COURANT		**483 114 259,06**	**31 077 344,41**	**452 036 914,65**	**283 227 877,32**
TOTAL GENERAL ACTIF		**826 178 084,74**	**273 487 933,67**	**552 690 151,07**	**386 762 378,03**

الملحق رقم (6): الميزانية المحاسبية للأصول 2016 - 2017

GAC UAB M'SILA
Z.I M'SILA B.P 411 M'SILA

EDITION_DU:16/05/2019 12:13
EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		143 000,00	89 375,00	53 625,00	75 075,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		64 220 620,00		64 220 620,00	64 220 620,00
Bâtiments		17 707 853,13	17 707 853,13		
Autres immobilisations corporelles		260 781 352,55	221 521 096,84	39 260 255,71	41 872 562,58
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					143 208,00
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**342 852 825,68**	239 318 324,97	**103 534 500,71**	**106 311 465,58**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		21 582 402,28		21 582 402,28	19 989 741,06
Créances et emplois assimilés					
Clients		283 318 678,83	31 077 344,41	252 241 334,42	121 759 266,56
Autres débiteurs		8 400,00		8 400,00	338 000,00
Impôts et assimilés		3 624 609,31		3 624 609,31	62 665,36
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		5 771 131,31		5 771 131,31	10 464 431,43
TOTAL ACTIF COURANT		**314 305 221,73**	31 077 344,41	**283 227 877,32**	**152 614 104,41**
TOTAL GENERAL ACTIF		**657 158 047,41**	270 395 669,38	**386 762 378,03**	**258 925 569,99**

ملخص :

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز دور التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، وتم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة " وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة ORAC" خلال الفترة (2016 –2018) وذلك بالاعتماد على الكشوف المالية المتمثلة في الميزانية وحسابات النتائج، بالإضافة إلى إجراء مقابلة مع المساعد المكلف بمراقبة التسيير ومصلحة المحاسبة المالية.

وكانت نتائج الدراسة أن المؤسسة تعتمد على مدقق تقليدي وأن التدقيق المالي يساهم في تحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: التدقيق المالي ، الأداء المالي .

Résumé :

Dans cette étude, nous avons essayé de mettre en évidence le rôle de l'audit financier dans l'amélioration de la performance financière de l'entreprise; en appliquant sur l'entreprise « Unité de M'sila pour aliment de bétail » pour la période (2016- 2018), sur la base des états financiers tel que le bilan et le compte de résultats. En plus d'un entretien avec l'assistant chargé du contrôle de gestion et le service de comptabilité financière.

Les résultats de l'étude ont montré que l'entreprise s'appuie sur un auditeur traditionnel et que l'audit financier contribue à l'amélioration de la performance financière.